مكتبة الملك عبد الله الرقمية بجامعة أم القرى وتحقيق الوصول الحر للمعلومات

د. فاتن سعيد بامفلح

بحث مقدم إلى المؤتمر ١٨ للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات
مهنة المكتبات وتحديات الواقع والمستقبل ودورها في الوصول الحر للمعلومات العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

تحقق الإتاحة الحرة للمعلومات open access أعلى مستوى ممكن لتوزيع المواد المنشورة، فمن خلال هذا المفهوم يمكن للمؤلفين والناشرين أن يصلوا إلى أكبر عدد من المستفيدين الذين يمكنهم الوصول بسهولة إلى مصادرهم واستخدامها دون دفع مقابل مالي عن ذلك.

وهناك العديد من المؤيدين لهذا الاتجاه، فقد يسعى المؤلفون للوصول إلى أكبر عدد من القراء، في حين يسعى بعض الناشرين إلى تحقيق مبيعات أكثر لموادهم في شكلها الورقي المطبوع أو غيره لاعتقادهم أن الإتاحة الحرة للمواد في شكلها الإلكتروني من شأنها الترويج لنفس المواد في أشكالها الأخرى. وقد يكون الهدف من الإتاحة الحرة هو دعم النواحي العلمية والثقافية والمعرفية من قبل بعض الناشرين الأكاديميين أو غيرهم من الذين لا يهدفون إلى تحقيق الربح من خلال نشرهم للمعلومات، بل يسعون إلى تحقيق أهداف تربوية وبحثية ومعرفية، وهم حريصون على تحقيق انتشار أكبر لموادهم.

وعلى الرغم من أن فكرة الإتاحة الحرة لها مؤيدوها، إلاّ أن هناك من يعارضها أيضاً لاعتبارات متعلقة ببعض القيود الاقتصادية أو القانونية التي تحول أحياناً دون الإتاحة المجانية لمصادر المعلومات.

وفي هذه الدراسة تسعى الباحثة للتعرف على كيفية تأثير كل من التكلفة وحقوق النشر على تطبيق الإتاحة الحرة للمعلومات، مع التعرف على تجربة مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية في هذا المضمار. كما تحاول التعرف على مدى التشابه أو الاختلاف في الاتجاهات بين المعمول به في المكتبة مجال الدراسة وبين المكتبات الرقمية التابعة لجامعات عالمية.

أهمية الدراسة:

تناقش الدراسة قضيتين مهمتين تؤثران بشكل كبير على الإتاحة الحرة للمعلومات، وقد تؤدي معالجة تلك القضيتين وفتح المجال أمام إيجاد حلول لهما إلى تحقيق انتشار أكبر لمبدأ الإتاحة الحرة للمعلومات.

وتساعد الدراسة مكتبة الملك عبد الله الرقمية على التعرف على اتجاهات بعض المكتبات الرقمية العالمية التابعة للجامعات في إتاحتها للمعلومات والاستفادة منها. كذلك فإن طرح الدراسة لتجربة

مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية يساعد الباحثين والقائمين على المشاريع الرقمية في الاستفادة منها ومن تجارب المكتبات العالمية الأخرى التي تستعرض الدراسة بعضاً منها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على:

١. أبعاد قضيتي التكاليف وحقوق النشر وتأثيرهما على إتاحة الوصول الحر للمعلومات بغرض إيجاد حلول تساعد في التغلب على معوقات الإتاحة المجانية للمعلومات.
٢. تأثير تكلفة وحقوق النشر على الإتاحة الحرة للمعلومات في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية.
٣. اتجاهات المكتبات العالمية في إتاحتها للمعلومات، ومدى توافق ذلك مع الوضع القائم في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما مدى تأثير التكلفة المادية على إتاحة المعلومات في المشاريع الرقمية؟
٢. هل هناك قيود تفرضها قوانين حقوق النشر على إتاحة المعلومات الإلكترونية للمستفيدين؟
٣. كيف أثرت التكلفة على القرارات المتعلقة بإتاحة المعلومات للمستفيدين في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية؟
٤. ما القيود التي تفرضها مراعاة حقوق النشر على إتاحة المعلومات في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية؟
٥. هل تتفق اتجاهات مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية في إتاحتها للمعلومات مع اتجاهات نظيرتها من المكتبات العالمية؟

مجال الدراسة:

تركز الدراسة من الناحية الموضوعية على قضيتين رئيستين إحداهما اقتصادية والأخرى قانونية وهما: التكلفة وحقوق النشر، وتغطي تأثير هذين الجانبين على مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية بجامعة أم القرى، كما تقارن بين اتجاهات تلك المكتبة وبين عينة من المكتبات

الرقمية العالمية وهي: مكتبة أكسفورد الرقمية oxford digital library ، مكتبة متشجان الرقمية University of Michigan Digital Library، والمجموعة الرقمية لمكتبات جامعة كولومبيا Columbia University Libraries digital collections، ومكتبة جامعة ليهاي الرقمية Lehigh University Digital Library، وقد تمت تغطية الوضع القائم في تلك المكتبات وقت إجراء الدراسة في عام ٢٠٠٧م.

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة لتتبع الوضع القائم في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية، واعتمدت في جمع المعلومات على إجراء مقابلات عبر الهاتف مع كل من سعادة الدكتور عدنان الحارثي عميد شؤون المكتبات بجامعة أم القرى، وسعادة الدكتور محمد اللهيبي عضو اللجنة المسؤول عن الإشراف على تعريب برنامج Dspace ومواءمته للعمل في المشروع. كما تم إجراء مقابلة أيضاً مع سعادة الدكتور جمعان الغامدي أحد المسؤولين في إدارة المطبوعات بفرع وزارة الإعلام بجدة.

واعتمدت الباحثة أيضاً في جمع المعلومات على محاضر اجتماعات اللجنة المسؤولة عن إنشاء ومتابعة المكتبة الرقمية والتي تعد الباحثة عضواً فيها، كما تم الاعتماد على اللائحة المنظمة للعمل في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية والتي أعدتها الباحثة بتكليف من اللجنة.

واستخدمت الباحثة كذلك منهج المسح للتعرف على اتجاهات بعض المكتبات العالمية في إتاحتها للمعلومات مستعينة بالاستبانة كأداة لجمع المعلومات من تلك المكتبات (ملحق١). وقد تم اختيار عينة عشوائية تتمثل في ٦ مكتبات تابعة لجامعات عالمية، وذلك اعتماداً على البحث في محرك بحث جوجل Google وحصر المكتبات الرقمية التابعة لجامعات والواردة في الصفحات الثلاثة الأولى من نتيجة البحث، ومن ثم اختيار ٦ مكتبات عن طريق القرعة، وتمت مراسلة القائمين على تلك المكتبات عبر البريد الإلكتروني في شهر أغسطس من عام ٢٠٠٧م ، وقد تجاوبت مكتبتان سريعاً مع الباحثة وهما: مكتبة أكسفورد الرقمية، ومكتبة جامعة متشجان الرقمية، في حين تأخرت المكتبات الأخرى في ردها، وتمت معاودة إرسال الاستبانة إلى تلك المكتبات ثلاث مرات فجاء الرد من مكتبتين أخريين في شهر سبتمبر.

الدراسات السابقة:

أجرت الباحثة مراجعة للإنتاج الفكري الصادر حول الموضوع بكل من اللغة العربية والإنجليزية، ونظراً لحداثة مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية فقد كانت البحوث حولها محدودة جداً. وقد اقتصرت على دراسة للهيبي[1] صدرت في عام ٢٠٠٦م وتناولت موضوع النظم مفتوحة المصدر المتوافرة لإدارة المحتويات الرقمية، والجوانب المتعلقة بإمكانية تعريبها وتكييفها لدعم اللغة العربية والمجموعات العربية. واستعرضت الدراسة تجربة جامعة أم القرى في تطبيق نظام Dspace أحد النظم مفتوحة المصدر لإدارة المجموعات الرقمية وتشغيله في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية. وأشارت نتائج الدراسة إلى نجاح التجربة وفاعلية النظام وملاءمته لاحتياجات الجامعة لخزن واسترجاع وتسهيل الوصول إلى مجموعات الرسائل الجامعية فيها. كما أكدت النتائج على أن مجانية النظم المفتوحة ليست مطلقة، حيث إنها تحتاج إلى خبرات تقنية لإعادة تكييفها وصيانتها، مما يتطلب عقد مقارنة للتكلفة بين النظم التجارية وبينها قبل اتخاذ قرار تبنيها خصوصاً في المؤسسات التي ليست لديها خبراء في البرمجة وتقنيات المعلومات.

مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية:

بدأ العمل في مشروع مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية في مطلع عام ١٤٢٦هـ، حيث تم تشكيل لجنة لإعداد الخطط التنفيذية للمشروع، وقد ضمت تلك اللجنة في عضويتها كلاً من عميد شؤون المكتبات، ووكيل العمادة، بالإضافة إلى عدد من أعضاء هيئة التدريس بقسم علم المعلومات، وانضم إلى عضوية اللجنة في وقت لاحق كل من المشرف على مركز تقنية المعلومات والتطوير الجامعي و كاتبة هذه الدراسة.

وقد تم تقسيم العمل في المشروع على مراحل، وكانت المرحلة الأولى مخصصة للتحويل الرقمي للرسائل العلمية، أما المرحلة الثانية فقد كانت لتحويل إصدارات الجامعة، في حين جاء تحويل المخطوطات في المرحلة الثالثة. وبدأ تشغيل المشروع في مرحلته التجريبية في عام ١٤٢٧هـ.

وتم تحديد رؤية مستقبلية للمشروع تمثلت في: "أن تكون مكتبة جامعة أم القرى رائدة في تقديم الخدمات المعلوماتية".

وجاءت أهداف المشروع على النحو الآتي:

١. تحويل مصادر معلومات الجامعة رقمياً.

٢. إتاحة الخدمات الرقمية لجميع أعضاء هيئة التدريس، وطلبة الدراسات العليا، وطلاب البكالوريوس في الجامعة، وكذلك جميع المجتمع الأكاديمي بالمملكة والعالم.
٣. إنشاء وتطوير وتعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية في مجال خدمات المعلومات الرقمية.
٤. أن تكون مكتبة جامعة أم القرى الرقمية من أهم المراكز العربية لحفظ ونشر التراث الفكري العربي والإسلامي[٢].

وتركز هذه الدراسة على تأثير كل من الجانب القانوني المتعلق بحقوق النشر والجانب الاقتصادي المتعلق بالتكلفة على الإتاحة الحرة للوصول للمعلومات في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية، ولكن قبل أن نتناول القضيتين في تلك المكتبة فإنه يجدر بنا أن نلقي الضوء على تأثير التكلفة وحقوق النشر على المكتبات الرقمية وإتاحة محتوياتها من الناحية النظرية.

القضية الأولى: التكلفة cost

إن إنتاج ونشر المصادر الرقمية كحال نظيرتها المطبوعة والتناظرية له تكاليف. ولضمان استمرارية المصادر الرقمية وإتاحتها لابد من توفير مصادر لتغطية تلك التكاليف وتمويل المشاريع الرقمية حتى لا تواجه بالنتيجة الحتمية وهي انهيار تلك المشاريع في حالة عدم توافر موارد مالية كافية لتغطية تكاليفها كما حدث مع مشروع Netlibrary الذي انهار وتوقف نتيجة لارتفاع التكاليف وعدم القدرة على تغطيتها[٣].

والواقع أن المشاريع الرقمية حتى لو أتيح الوصول إليها مجاناً، فإن هذا لا يعني أنها بدون تكاليف، فهناك تكاليف لإنشاء تلك المشاريع وكذلك إدارتها، ويمكن حصر أهم المصروفات في الآتي:

- تخليص حقوق النشر من خلال عقود اتفاقيات للحصول على تلك الحقوق (بما في ذلك: أصحاب حقوق البرامج والتقنيات والمحتوى نفسه).
- إنشاء الميتاديتا.
- إدارة الأرشيف الرقمي.
- تكلفة الموظفين (الأجور، والتدريب، وتحديث المهارات).
- تجهيز المبنى للعمل بما في ذلك (التكييف، والإضاءة، والحماية الأمنية).

- الحفظ الرقمي (شراء العتاد والبرامج ونقل الملفات من جيل لآخر، ووسائط التخزين، وفحص ومعاينة الملفات ووسائط التخزين، وإنشاء نسخ احتياطية).
- إنتاج المعلومات (المؤلفون والمصورون والقائمون على صف الحروف والمحررون وأخصائيو الحاسب الآلي)[٤].
- نقل المواد بما في ذلك جردها وحزمها وتجهيزها للنقل بغرض إجراء عمليات التحويل الرقمي لها سواء داخل المؤسسة أم خارجها.
- الشحن في حالة نقل المواد إلى المورد لإجراء عملية التحويل الرقمي.
- التجهيزات اللازمة للتحويل الرقمي ومن بينها: الماسحات الضوئية، والكاميرات الرقمية، ومختلف الأجهزة والبرامج اللازمة.
- تحقيق ضبط الجودة للمواد.
- صيانة الأجهزة والبرامج والشبكة.
- اتصالات الشبكة.
- توفير حماية أمن المعلومات.
- الدعاية والترويج للمشروع الرقمي[٥].

وليست هناك تكلفة ثابتة لجميع المشروعات الرقمية، حيث يختلف تحديد التكلفة وعناصرها لكل مشروع تبعاً لظروفه والقرارات المتخذة فيه بشأن البرنامج، وجهة الترقيم، ووسائط التخزين، وغير ذلك من أمور.

وهناك بعض العوامل التي تؤدي إلى زيادة تكلفة المشروع الرقمي؛ ومن بينها على سبيل المثال: استخدام معدات وتجهيزات مرتفعة الثمن، وتقليل أوقات إجراء المسح الضوئي للمواد، وإنشاء ملفات كبيرة الحجم، وزيادة عدد وسائط تخزين البيانات كالأقراص الضوئية، وطول وقت العاملين في إدارة ملفات المشروع، فضلاً عن الرغبة في الحصول على درجة وضوح عالية، حيث إن التكلفة تزيد بزيادة درجة الوضوح التي تعتمد في الصفحات الممسوحة ضوئياً على عدد البايتات في كل بكسل، مما يؤدي إلى زيادة حجم الملفات وحاجتها لمساحات أكبر على وسائط التخزين[٦].

ومن الجوانب التي تؤثر على تكلفة المشروع بالزيادة أو النقصان اتخاذ قرار بشأن تنفيذ المشروع محلياً داخل المؤسسة أم بالتعاقد مع مورد يتولى ذلك. ويختلف تأثير هذا القرار على التكلفة من مؤسسة لأخرى حسب إمكانياتها وتجهيزاتها؛ ففي الحالات التي لا يتوافر فيها عدد كافٍ من

الموظفين المدربين فإن اختيار تنفيذ المشروع داخلياً قد يكون أمراً مكلفاً، على عكس الحالات التي تتوافر فيها البنية التحتية بما في ذلك المساحة والأجهزة. وفي المقابل فإن تولي المورد تنفيذ المشروع يوفر على المؤسسة تكاليف تجهيز وشراء المعدات، وأجور تدريب المتخصصين وإدارتهم، وكذلك تكاليف صيانة المعدات وأعطالها، على الرغم من أنه يضيف مصروفات أخرى تتعلق بالشحن والنقل في الحالات التي لا يقوم فيها المورد بإحضار معداته للمؤسسة لإجراء المسح الضوئي داخلياً فيها، إلى جانب الرسوم التي يتم دفعها للمورد مقابل تنفيذ المشروع[٧]. وكما يتضح فإن تقليص التكلفة هنا يعتمد على ظروف المؤسسة التي ترغب في تنفيذ المشروع الرقمي؛ فإذا كانت تتوافر داخلها التجهيزات والموظفون الأكفاء والمكان المناسب، فقد يكون من المجدي اقتصادياً أن تقوم بالتحويل الرقمي داخلياً، وكذلك في الحالات التي تخطط فيها المؤسسة لإجراء مشروعات رقمية أخرى تالية فإن إجراءها للتحويل الرقمي داخلياً قد يقلص التكاليف على المدى البعيد للمشروعات الأخرى.

وهناك أساليب يتبعها البعض لتخفيض تكاليف المشاريع الرقمية، نذكر من بينها:

١. تخفيض تكاليف الحفظ الرقمي بشكل يؤدي إلى نقص اكتمال تلك العمليات، وهو أمر غير مستحب على الرغم من أنه قائم في بعض المشاريع[٨].
٢. تقليص أجور العاملين بتكليف المؤلفين بتحرير النصوص على شكل PDF على سبيل المثال وإخراجها فنياً. ولا شك أن ذلك سيؤدي إلى تقليص عدد العاملين، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض التكاليف.
٣. التخلي عن تطبيق بعض الإجراءات والمعايير غير الضرورية في التخزين والاسترجاع، الأمر الذي يمكن معه تخفيض عدد العاملين، إلا أنه في المقابل يؤدي إلى التخلي عن جانب كبير من الجودة في الإخراج، وسيقلل من قيمة المواد المنشورة رقمياً.
٤. الاقتصار على نشر النسخة الرقمية من المواد بدلاً من إصدارها في شكلها التقليدي أيضاً، مع تعاون المؤلفين في ذلك[٩]. فعلى سبيل المثال بدلاً من أن يصدر الناشر الدوريات والكتب في شكل ورقي، فإنه يكتفي بالنسخة الإلكترونية التي تدرجها ضمن محتويات المكتبة الرقمية.

وقد يظن البعض خطأً أن الاقتصار على النشر الرقمي يجعل مصادر المعلومات بدون تكلفة تذكر لمجرد أنه يلغي على المؤسسات تكاليف الطباعة والترويج للمطبوعات، وكأنما عملية النشر لا

تتجاوز تلك العناصر، متناسين بذلك تكاليف أخرى لعملية النشر سواء كان مطبوعاً أم رقمياً، ومن ذلك على سبيل المثال: تحكيم مقالات الدوريات، والإخراج الفني، والتوزيع، وهي تكاليف تظل حتى مع الشكل الرقمي، بل إن هناك تكاليف أخرى تضاف إليها في الأخير فقط، وهي تلك الخاصة بتخزين المعلومات، وثمن البرامج اللازمة لذلك، وأجور الفنيين والمهندسين الذين يتولون تلك الأعمال.

ولسنا هنا بصدد عقد مقارنة بين تكاليف النشر التقليدي والنشر الرقمي، بل إن المقارنة بينهما صعبة حيث تدخل فيها جوانب تقنية معقدة – كما يشير وحيد قدورة – من بينها أشكال الترميز المستخدمة، والأرشفة، ونظم المعلومات[١٠]. إلا أن ما يهمنا أن نوضحه هنا هو أن للنشر الرقمي تكلفة كما سبقت الإشارة، وإن نشر المصادر الرقمية، وإنشاء المشاريع الرقمية وإتاحتها على شبكة الإنترنت لا يعد مجانياً، ولكن له تكلفة ينبغي تغطيتها بطريقة ما.

وهناك طريقتان يمكن إتباعهما لهذا الغرض وهما:

١. إيجاد مصادر تمويل للمشروع.
٢. إتاحة استخدام المصادر الرقمية مقابل رسوم.

أولاً: إيجاد مصادر تمويل للمشروع:

توجد العديد من المصادر المقترحة لتمويل المشروعات الرقمية، والتي يمكن من خلالها تغطية تكاليف تلك المشروعات، الأمر الذي يمكن معه إتاحة استخدامها مجاناً، ومن بين تلك المصادر الآتي:

أ) أن تتحمل الجهة المنتجة والمنشئة للمشروع تمويله وذلك بتحمل تكلفة إنشائه وصيانته وتوفير مخصصات مالية من الحساب الخاص لتلك المؤسسات.

ب) الاعتماد على المنح التي تقدمها بعض المؤسسات لتمويل المشاريع الرقمية، ومما يعيب هذا الأسلوب أن المنح عادة تكون قصيرة الأجل، مما يجعلها مصدراً غير مستمر. وقد يتم تجديدها في بعض الأحيان بحيث تتواصل تغطية المشروعات من خلالها.

ج) الاعتماد على الإعلانات كمصدر لتغطية التكاليف في أسلوب مشابه للمتبع في تمويل البرامج التلفزيونية الذي تدفع فيه الشركات المعلنة عن منتجاتها التكلفة المباشرة لتلك البرامج[١١].

د) تحميل المؤلفين التكلفة بحيث يطلب منهم دفع مبالغ مقابل ما يتم نشره لهم من مقالات أو غيره من مصادر رقمية، وذلك اعتماداً على مبدأ "لا ندفع لكي نرى ولكن لكي يرانا الآخرون".

ه) الاعتماد على قيمة الاشتراكات في المصادر الورقية لتغطية تكاليف المصادر الرقمية، وذلك اعتماداً على أن هناك من يفضل الإبقاء على عاداته القرائية وعدم تغييرها، مما يجعل هؤلاء حريصين على الحصول على المواد في شكلها التقليدي[١٢].

وكل من الأساليب السابقة يمكن إتباعها للحصول على تمويل للمشروعات الرقمية وتغطية التكاليف بشكل يسمح بالإتاحة المجانية للمصادر الرقمية.

ثانياً: إتاحة المصادر الرقمية مقابل رسوم:

تلجأ بعض المشاريع الرقمية إلى تحميل التكلفة على المستفيد، من خلال فرض رسوم مالية مقابل إتاحة استخدام المصادر الرقمية. وتعمل المشاريع الرقمية في هذه الحالة على ضبط الوصول إلى مصادرها وتقييده بحيث لا يكون المحتوى الرقمي متاحاً إلا للأشخاص المرخص لهم بعد دفع مقابل مالي. كما يتم عادة إبرام عقود مكتوبة مع المكتبات أو الهيئات التي تشترك في تلك المشاريع.

وهناك عدة أساليب يمكن إتباعها لإتاحة الاستخدام بمقابل مالي، ومن ذلك الآتي:

أ. نظام الاشتراكات الذي يعتمد على دفع رسوم شهرية أو سنوية على سبيل المثال مقابل إتاحة الاستخدام.

ب. الدفع مقابل الاستخدام، ويعتمد على تسديد رسوم عن كل مادة يتم استعراضها، أو كل فترة زمنية يتم الاتصال بالنظام خلالها. وبذلك فإن الرسوم تسدد هنا للمواد حسب الطلب on-demand . ويعد هذا الأسلوب أقل انتشاراً من سابقه؛ فالمستفيدون يفضلون دفع رسوم محددة بشكل منتظم، وبمبالغ معروفة سلفاً كذلك فإن الناشرين يفضلون الأسلوب الأول لأنه يمكنهم من تحديد عائداتهم المالية بطريقة أكثر وضوحاً[١٣].

ويمكن دفع الرسوم بطرق متعددة من بينها:

- الدفع المسبق payment in advanced .
- الدفع عند الإيصال payment on delivery .
- التجارة الإلكترونية E- Commerce .
- الدفع بالشيكات أو الحوالات البنكية cheque/bank transfer .
- الفواتير invoice .
- نقدي cash
- بطاقات الائتمان credit card.

وبذلك فإن الدفع قد يتم بطريقة آلية، أو تقليدية. وينبغي أن تحرص المكتبات الرقمية على توفير معلومات وافية للمستفيدين على الموقع توضح لهم من خلالها أسعارها، وطرق الدفع المقبولة لديهم[١٤]. وعادة تتيح المكتبات الرقمية بيانات الوصف والمستخلصات مجاناً للمستفيدين مع اقتصار فرض الرسوم على النص الكامل للمواد فقط.

وقد يتاح الاستخدام عن طريق طرف ثالث غير المنتج، حيث تعمد بعض المشاريع الرقمية إلى وكالات المعلومات Information agent التي تتعاقد بدورها مع المنتجين، وتتولى إتاحة المحتوى الرقمي للمستفيدين، مع تقديم بعض خدمات القيمة المضافة إلى تلك المشاريع، مثل تلك المتعلقة بطريقة البحث وعرض المواد. ويعد هذا نمطاً لإتاحة الخدمة للمستفيدين يقابل ذلك الذي يحصل فيه المستفيد على الخدمات عن طريق المكتبات الرقمية مباشرة[١٥].

ويذكر أن تحديد السعر المطلوب مقابل إتاحة المحتوى الرقمي للمستفيدين يعتمد على عوامل مختلفة، فهناك من يرى أن اتخاذ قرار بشأن السعر لا يعتمد على كم التكلفة الفعلية لإنشاء المادة الرقمية وتقديمها، بل يعتمد في الأساس على القيمة السوقية لتلك المواد ويقصد بذلك قيمة إتاحة المواد في المؤسسات المشابهة. ويرى هؤلاء أنه لا ينبغي أن تتم تغطية كامل تكلفة إنشاء وإدارة وتخزين المواد الرقمية من قبل المستفيد وحده من خلال رسوم إتاحة تلك المواد له، ولكن ينبغي الاعتماد على مصادر أخرى لتغطية التكاليف، وفي المقابل إتاحة المواد برسوم معقولة للمستفيدين بحيث يكون الهدف هو إتاحة تلك المواد لأكبر عدد من المستفيدين، وليس التربح منها[١٦].

وفي أحيان أخرى يكون نظام التسعير قائماً على أساس ما يفضله المستفيد في الوصول للمعلومات بحيث تختلف التكلفة باختلاف مستوى الخدمة المقدمة، فعلى سبيل المثال: قد يفضل المستفيد شكلاً معيناً للملفات يتناسب مع العتاد والبرامج المتوافرة لديه[١٧].

وأياً كان الأسلوب المتبع لتسعير إتاحة المعلومات الرقمية للاستخدام فينبغي ألا نغفل أنه على الرغم من أن تكلفة إنتاج كل من المصادر المطبوعة والرقمية تكاد تكون واحدة؛ حيث تشتمل كل من تكلفة تحرير وتصميم وتنسيق المواد في شكل معين. وأن تلك التكاليف تظل قائمة سواء تمت الاستفادة من تلك المواد أم لم تتم. ولكن على الرغم من ذلك فإن تكلفة توزيع المواد الرقمية المتاحة عبر شبكة الإنترنت تتضاءل بعد إعداد النسخة الأولى منها، وبعد تغطية تكاليف الإنتاج لتلك النسخة فإن المبيعات الأخرى للمادة نفسها تصبح أرباحاً للمشروع لأن التكلفة في هذه الحالة ثابتة، أما في حالة عدم تغطية تلك التكلفة فإن هناك خسارة مادية تهدد المشروع. وفي المقابل فإن المواد التقليدية وغيرها من المواد ذات الطابع المادي كالكتب المطبوعة والأقراص المليزرة عادة تكون لكل نسخة منها تكلفة مالية معينة تنعكس على سعر بيعها، حيث لا يقتصر الأمر هنا على تكلفة إنتاج النسخة الأولى من المادة فقط. وأيضاً فإن المستفيد في هذه الحالة يشعر بأن لديه نسخة ملموسة من المادة وليس كحال المصادر الرقمية المتاحة للاستخدام عبر الشبكة، والتي يدفع فيها المستفيد مقابل وصوله للمعلومات وليس امتلاكها. ولعل في ذلك ما يجعل التسعير القائم على الاستخدام غير ملائم حيث يفضل البعض أسلوب الاشتراكات عليه[١٨].

وطالما أن التكلفة ثابتة ولا تزيد بزيادة عدد مرات استخدام المادة فإن الأسلوب الأكثر ملاءمة يقتضي تسديد المستفيد للمبلغ في شكل اشتراك يمكن من خلاله تغطية تكلفة صناعة وإنتاج المواد الرقمية. بل إن هناك من يذهب إلى القول بأنه لا ينبغي تحميل المستفيد دفع مقابل عن استخدامه للمعلومات الرقمية طالما أن تكلفة تلك المواد يتم دفعها مرة واحدة، وبالتالي فإنه من غير المنطقي في نظرهم أن يدفع كل مستخدم مقابل استخدامه للمادة نفسها في حين أن التكلفة ثابتة مهما تكرر الاستخدام. وفي رأي هؤلاء فإن من الأفضل والملائم أكثر أن يتحمل المنتج تلك التكلفة وليس المستفيد[١٩].

تأثير التكلفة على الإتاحة في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية:

يعد عامل التكلفة من العوامل الرئيسة التي أثرت على العديد من القرارات المتعلقة بمكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية سواء في مرحلة إنشائها أم إتاحتها للاستخدام. فقد حرص القائمون على المشروع منذ البداية على تقليص التكلفة قدر الإمكان، ولعل ذلك أدى إلى الآتي:

أ) اختيار برنامج مفتوح المصدر لإدارة المحتوى الرقمي، وهو نظام Dspace والعمل على تعريبه. فبعد دراسة النظم المتاحة للاستخدام والاطلاع على الدراسات التي أجريت في هذا المضمار استقر الأمر على اختيار Dspace الذي يتميز بمجانيته وإمكانية معالجته لمختلف مصادر المعلومات، فضلاً عن دعمه لمعيار OAI الذي يتيح البحث في جميع المكتبات الرقمية التي تدعم المعيار نفسه.

ب) إجراء عملية التحويل الرقمي محلياً بدلاً من التعاقد مع مورد لإجراء ذلك، فقد وجد القائمون على المشروع أن البنية التحتية المتوافرة محلياً تسمح بإنجاز المشروع بأقل تكلفة ممكنة، في حين أن التعاقد مع مورد لتنفيذ المشروع يعد عالي التكلفة، حيث تم تقديم عرض من إحدى الشركات المحلية بمبلغ ٣ ملايين ريال سعودي لبناء النظام وتشغيله، إلاّ أن القائمين على المشروع وجدوا كما أسلفت أن لديهم من الإمكانيات ما يسمح بإنجاز العمل بتكلفة محدودة، فلديهم معظم الأجهزة، والموظفون، والمكان الملائم لتنفيذ المشروع. ففي عمادة شؤون المكتبات يتوافر مركز للحاسب الآلي، وقد أطلق عليه فيما بعد "مركز الحاسب الآلي والمكتبة الرقمية" وذلك بعد أن أصبح هو نفسه المكان المخصص لتنفيذ مشروع المكتبة الرقمية ومتابعتها، وهناك بعض الأجهزة التي تم شراؤها، وتتمثل في:

- ٦ أجهزة ماسحات ضوئية .
- ٢ ماسحات ضوئية للميكروفيلم.
- ٦ أجهزة حاسب آلي.
- جهاز خادم للنظام.
- أجهزة تنظيم الكهرباء stabilizers

ولم يقتصر تأثير التكلفة على القرارات المتعلقة بإنشاء المكتبة الرقمية فقط، بل تجاوز ذلك إلى القرارات المتعلقة بإتاحتها للاستخدام. فكما ذكرت سابقاً فإن للمكتبة الرقمية تكلفة لابد من تغطيتها بشكل أو بآخر، وقد آثر القائمون على المكتبة أن يتحمل بعض المستفيدين تغطية

تكلفة تشغيل المكتبة، فقرروا أن يتاح الاستخدام مجاناً لمنسوبي جامعة أم القرى (باستثناء المخطوطات) ، أما المستفيدون من غير منسوبي الجامعة فإن استرجاعهم للنص الكامل من المكتبة يتم مقابل دفع رسوم مالية، وفي المقابل فإن البحث في التسجيلات الببليوجرافية للمواد متاح مجاناً لجميع المستفيدين.

وتتيح المكتبة للهيئات الاشتراك السنوي فيها، في حين تتيح للأفراد طلب المواد التي يرغبون الحصول على النصوص الكاملة لها باستخدام نموذج طلب متاح على موقع المكتبة على الويب، ليتم إرسال المواد المطلوبة إليهم في شكل إلكتروني.

ويتم احتساب الرسوم في هذه الحالة على حسب عدد الصفحات الذي يتم إرساله للمستفيد إلكترونياً. والواقع أن المكتبة لا تهدف للربح المادي من خلال الرسوم التي تفرضها، ولكنها تهدف إلى تغطية التكاليف فقط لضمان استمرارية الخدمة، لأن تمويل المشروع لا يعتمد على جهات خارجية للحصول على منحة، كما أنه لا يعتمد على الإعلانات كمورد مالي.

وقد اعتمد تمويل المشروع في مراحل إنشائه على الدعم المقدم من الجامعة متمثلاً في بعض إداراتها مثل مركز تقنية المعلومات والتطوير الجامعي الذي قام بتوفير الأجهزة بما في ذلك معظم الماسحات الضوئية والحاسبات الآلية وخادم النظام، وكذلك عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر التي تحملت تكاليف التعاقد مع الموظفين اللازمين ودفع رواتبهم.

ولا يقتصر عمل الموظفين على إجراء التحويل الرقمي فقط، بل إن هناك خطاً لمراقبة الجودة يسير إلى جانب خط الإنتاج في المشروع، فإلى جانب العمل على إنتاج المصادر الرقمية فإن هناك عملية متابعة مستمرة لما يتم تحويله من مواد لمراجعة الأخطاء التي يمكن أن تحدث خلال عملية التحويل، بما في ذلك الصفحات التي سقطت فلم يتم تحويلها، حيث يتولى الموظفون في هذه المرحلة تدقيق المواد للتأكد من اكتمال عملية المسح لكامل محتوياتها. وهناك أيضاً الموظفون الذين يتولون إعداد التسجيلات الببليوجرافية للمواد الرقمية وإدخالها إلى النظام.

وقد قامت عمادة شؤون المكتبات بتطوير برنامج لإدارة المشروع يتم من خلاله متابعة العمل، حيث يمكن من خلال البرنامج متابعة المواد منذ بداية مراحل إعدادها في شكلها الرقمي، بما في ذلك وصولها إلى قسم التجليد لفك تجليدها ثم انتقالها إلى قسم الحاسب لإجراء عملية المسح، ثم إجراء عملية التدقيق عليها. وبذلك فإن البرنامج يتيح متابعة تدفق العمل workflow .

وحتى تضمن عمادة شؤون المكتبات استمرارية المكتبة وتقديم خدماتها للمستفيدين فقد كان عليها أن توفر مورداً مالياً لتغطية تكاليف المشروع بعد تشغيله؛ بما في ذلك الصيانة ومتابعة التحويل الرقمي للمواد المضافة حديثاً، لذا فقد اتخذت قرارها بإتاحة الاستخدام مقابل رسوم للمستفيدين من غير منسوبي الجامعة.

ويذكر أن تكلفة المرحلة الثانية للمشروع كانت أقل من سابقتها، حيث إن الأجهزة اللازمة للمشروع كانت متوافرة من المرحلة الأولى التي تم فيها إجراء التحويل الرقمي للرسائل الجامعية ، الأمر الذي قلل تكلفة التحويل الرقمي لمطبوعات الجامعة من دوريات وأعمال مؤتمرات، والذي تم في المرحلة الثانية للمشروع. أما المرحلة الثالثة والتي شملت التحويل الرقمي للمخطوطات فقد تم الاتفاق مع مكتبة الملك فهد الوطنية على تولي عملية التحويل الرقمي للمخطوطات الأصلية المتوافرة في جامعة أم القرى مقابل حصول المكتبة الوطنية على نسخة رقمية منها لحفظها في إطار مشروعها لحفظ التراث الوطني دون إتاحتها للاستخدام في شكل رقمي من قبل المكتبة الوطنية. وبذلك فإن المكتبة وفرت التكاليف التي كان من الممكن أن تتحملها في سبيل توفير ماسحات ضوئية ملائمة لتحويل المخطوطات الأصلية إلى الشكل الرقمي، فضلاً عن توفير الموظفين اللازمين لذلك وتدريبهم على العمل. أما المخطوطات المصورة فقد تم تحويلها باستخدام نفس أجهزة الماسحات الضوئية المستخدمة لتحويل الرسائل والكتب والدوريات، كما وفرت عمادة شؤون المكتبات أجهزة ماسحات ضوئية لتحويل الميكروفيلم إلى شكل رقمي، وتستخدم لتحويل المخطوطات المصورة على ميكروفيلم ليتم ضمها إلى محتويات المكتبة الرقمية. وبذلك يتضح أن هناك ثلاثة مسارات لاستكمال التحويل الرقمي للمخطوطات، وهي على النحو الآتي:

- تحويل المخطوطات الأصلية عن طريق مكتبة الملك فهد الوطنية.
- تحويل المخطوطات المصورة الورقية باستخدام الماسحات الضوئية المستخدمة للكتب والدوريات الورقية.
- تحويل المخطوطات المصورة على ميكروفيلم باستخدام ماسحتين ضوئيتين خاصتين بتحويل الميكروفيلم.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد العناصر المكلفة عادة في المشاريع الرقمية والمتمثل في تكلفة تخليص حقوق النشر لم يكن عنصراً مؤثراً في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية، وذلك لأسباب

سوف نتعرض لها عند تناول تأثير حقوق النشر على الإتاحة في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية.

وقد تمثلت عناصر التكلفة الرئيسة في مشروع مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية في الأجهزة ورواتب الموظفين. والواقع إن توفير تلك العناصر في المرحلة الأولى للمشروع جعل تكلفة المراحل التالية محدودة جداً، حيث أن معظم الأجهزة المطلوبة متوافرة ويمكن استخدامها لأي مشاريع رقمية يتم إنجازها لاحقاً.
ويذكر أنه على الرغم من أن صيانة الأجهزة تتم داخل مركز الحاسب الآلي في عمادة شؤون المكتبات، إلا أن هناك تكاليف لقطع غيار قد تحتاج العمادة لتوفيرها.
وقد التزمت العمادة بدورها تجاه المستفيدين من منسوبي جامعة أم القرى، وذلك بإتاحة الوصول الحر لمحتويات المكتبة الرقمية لهم، واختارت أن تكون الإتاحة بمقابل مالي لغير تلك الفئة. وقد يتم مستقبلاً النظر في بدائل أخرى لتغطية التكاليف، ومن بينها على سبيل المثال الإعلانات على الموقع. ولو كان العائد المالي من تلك الإعلانات يغطي التكاليف والمصروفات، ربما يؤدي ذلك مستقبلاً إلى النظر في إمكانية إتاحة المكتبة للاستخدام المجاني لجميع المستفيدين.

وهناك قرارات تم اتخاذها من شأنها أن تسهم في تقليص التكلفة مستقبلاً، ومن ذلك قرار عمادة شؤون المكتبات الحصول على نسخة من الرسائل العلمية المجازة من الجامعة في شكل رقمي، ويتم تسليمها من قبل طلبة الدراسات العليا أنفسهم. وعلى الرغم من أن هذا القرار سبق إنشاء مشروع المكتبة الرقمية، إلا أنه لم تتم متابعته بدقة وعناية، فبعض الأقراص التي تم تسليمها في الفترات السابقة تبين عند البدء في المشروع أنها فارغة ولا تضم نسخاً فعلية للرسائل، وبعضها لم يكن يعمل، لذا فقد حرصت العمادة على تحري الدقة في متابعة تلك الرسائل والتأكد من أنها متفقة مع المواصفات المحددة من قبل العمادة. ولاشك أن ذلك سيوفر الكثير من الجهد المبذول في عملية المسح الرقمي للمواد الرقمية، ولم يقتصر الأمر على الرسائل العلمية فقط بل تجاوزه إلى الدوريات أيضاً التي أصبحت تصل جميعها في شكل إلكتروني. وتسعى العمادة إلى وضع لائحة للنشر الإلكتروني في الجامعة لضمان توافر كافة مطبوعات الجامعة بما في ذلك الكتب وأعمال المؤتمرات وغيرها في شكل إلكتروني بحيث يسهل تحويلها إلى صيغة ملفات النظام بعد استلام تلك المواد من معهد البحوث العلمية وحفظ التراث بالجامعة.

والواقع أن التحويل الرقمي للمواد سواء الرسائل أو الكتب تم في اتجاهين هما:

- تحويل المواد الورقية المطبوعة إلى شكل رقمي بعد إرسالها إلى قسم التجليد لفك تجليدها بغرض إجراء عملية المسح الضوئي لتلك المواد، حيث يتم حفظ الملفات في صيغة (Tiff) Tagged Image File Format لتحفظ نسخة منها أرشيفياً، ويتم إعداد نسخة أخرى في شكل Portable Document Format (PDF) ليتم تداولها عبر شبكة الإنترنت وإتاحتها للاستخدام.
- تحويل الملفات الإلكترونية المتاحة في شكل MS Word إلى شكل Tiff وشكل PDF. ويذكر أن محتويات المكتبة الرقمية حتى الآن تقتصر على مواد نصية، حيث لا يتوافر في المكتبة حتى الآن أي مواد سمعبصرية، وإن كان من الممكن أن يتاح ذلك في مرحلة لاحقة بإجراء تحويل رقمي لأعمال المؤتمرات والمحاضرات المصورة.

ونخلص مما سبق إلى أن التكاليف حالت دون إتاحة الوصول الحر لمحتويات المكتبة الرقمية لكافة المستفيدين. فالرغبة في تغطية التكاليف لتحقيق استمرارية المشروع حتمت فرض رسوم للاستخدام.

القضية الثانية: حقوق المؤلف copyright:

عند التخطيط لأي مشروع رقمي يتم عادة تحديد المواد المقرر أن تكون ضمن المحتوى الرقمي لذلك المشروع. وقد تكون تلك المواد مملوكة للجهة التي تتولى إنشاء المشروع، ومن ثم فإنها تملك حقوق نشرها، وقد تكون مملوكة لجهة أخرى لها حق النشر، وبالتالي فإن الأمر يتطلب مراعاة تخليص حقوق المؤلفين منذ بداية المشروع، أي قبل القيام بعملية التحويل الرقمي لتلك المواد. ويضاف إلى ذلك أن هناك بعض المواد التي تقع ضمن الحق العام، والتي تمثل تراثاً يمكن تحويله رقمياً دون أن يكون في ذلك انتهاك لقوانين حقوق المؤلف. وبذلك يتحتم على القائمين على المشروع الرقمي تخليص حقوق المؤلف للمواد التي يكون لها حقوق تأليف، حتى لا يكون في المشروع أي انتهاكات لتلك الحقوق، الأمر الذي يوقع القائمين عليه تحت طائلة المساءلة القانونية.

ولضمان العمل في إطار قانوني، ينبغي الاحتفاظ بملف مجهودات diligence file يتم فيه توثيق المجهودات المتعلقة بتخليص الحقوق بما في ذلك المراسلات والردود عليها، سواء كانت نتائج

تلك المجهودات إيجابية أم سلبية، لأن هذا الملف يساعد على تقليل الغرامة في حالة وجود أي مساءلة قانونية مستقبلاً.

ولتخليص حقوق المؤلف يتم عادة تحديد صاحب حق النشر، وعنوان مراسلته أو الاتصال به عن طريق الأدلة كدليل الهاتف على سبيل المثال. ويمكن الإعلان في جريدة لطلب معلومات عنه إذا كان مجهولاً، وفي حالة عدم التوصل إلى أي معلومات قد يقرر القائمون على المشروع التحويل الرقمي للمادة مع توثيق المجهودات التي تمت للوصول إلى صاحب الحق. أما في حالة التوصل إلى صاحب حق النشر وموافقته على نشر المادة ضمن المشروع فيتم الحصول منه على تصريح مكتوب بذلك، ويمكن استخدام صيغة موحدة للتصريح بحيث يقوم أصحاب حق النشر بالتوقيع عليها فقط. وتتضمن تلك الصيغة عادة إيضاح مجال المشروع والهدف منه والمادة المطلوب التصريح بها، ومدة الاستخدام، ومكان التوزيع وغير ذلك من جوانب مهمة. وقد يتطلب الأمر دفع مقابل مالي لأصحاب الحقوق خصوصاً في حالة المشروعات الربحية. وفي بعض الحالات لا يوافق صاحب الحق على نشر عمله، وهنا ينبغي تجنب إدراج العمل ضمن محتويات المشروع الرقمي، إلا إذا أمكن تحويله في إطار الاستخدام المشروع، بمعنى ضمان أن يقتصر استخدامه على أغراض معينة مثل البحث، والنقد، والمراجعة[٢٠].

والواقع أن الأمر لا يقتصر على تخليص حقوق النشر عند إنشاء المكتبات الرقمية، ولكن هناك زاويتان ينبغي النظر من خلالهما إلى حقوق النشر في المكتبات الرقمية وهما:

١) حماية حقوق المؤلفين والناشرين عند إنشاء المكتبة الرقمية، مما يعني الحرص على عدم انتهاك منشئي المكتبات الرقمية لقوانين حقوق النشر عند تنفيذهم للمشاريع الرقمية.

٢) حماية المشاريع الرقمية نفسها من أي انتهاكات لحقوق التأليف والنشر عند إتاحة تلك المشاريع للاستخدام.

وهناك نوعان من الحقوق ينبغي الحرص على حمايتهما في كلتا الحالتين، وهما:

- الحقوق المادية Economic Rights التي تحفظ للمؤلف الحق في الاستغلال المادي لمصنفه.
- الحقوق الأدبية Moral Rights التي تحفظ للمؤلف الحق في عدم تحريف مصنفه أو تعديله أو نسبته لغيره ...

وعلى الرغم من وضع قوانين دولية ووطنية لحماية حقوق المؤلف من الانتهاك، إلا أن ذلك لم يعد بالأمر الكافي في ظل مصادر المعلومات الرقمية. فهناك تغييرات طرأت على طبيعة حقوق المؤلف، ففي حين كانت تلك الحقوق تركز في العصر الورقي على كيفية استخدام الناس لأعمال المؤلفين، فقد تجاوزت ذلك في العصر الرقمي إلى كيفية ضبط الوصول إلى المصادر الرقمية وإتاحتها. فهناك تغييرات طرأت على جوانب من بينها فكرة البيع الأول first sale المعمول بها في عصر المعلومات المطبوعة، والتي كانت تعطي للأفراد والمكتبات الحق في إعارة الكتب أو إعادة بيعها بعد شرائها على اعتبار أنها أصبحت ملكاً لهم، أما في العصر الرقمي فقد تغيرت هذه الفكرة لتحل محلها فكرة التراخيص التي لا تجعل الأعمال ملكاً للمرخص لهم، ولكن تعطيهم حق استخدام تلك المواد فقط خلال فترة الترخيص، ويسقط حق تلك الجهات في الاستخدام بعد انتهاء تلك الفترة.

ووفقاً للعمل بالتراخيص فإنه لم يعد من حق المكتبات أن تعمل على أرشفة المواد وحفظها للأجيال القادمة كما كان يتم مع المواد المطبوعة[٢١].

ويهدف العمل بالتراخيص إلى تحقيق حماية حق المؤلف في الوقت الذي أصبحت فيه الحقوق المالية والأدبية للمؤلفين عرضة للانتهاك بشكل أكبر وأسهل مما مضى في ظل استخدام المصادر الرقمية وإتاحتها عبر شبكة الإنترنت. فعلى الرغم مما حققه النشر الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت من مميزات لكل من منشئي المعلومات وناشريها ومستخدميها، إلا أنه خلق مشكلة في المقابل، فالمعلومات أصبحت متاحة بسهولة للمستفيدين حول العالم، وتكلفة التوزيع أصبحت منخفضة بعد الإنتاج الأولي للمواد، إلا أن ذلك يقابله تقليص العائدات الاقتصادية التي تتحقق للناشرين من بيع المواد في ظل سهولة التوزيع والإتاحة للمواد الرقمية، وسهولة نسخ المواد الرقمية وإعادة توزيعها بنفس جودة النسخة الأصلية، وهو الأمر الذي دفع الناشرين وأصحاب حقوق التأليف إلى اتخاذ إجراءات في محاولة للحد من إتاحة الوصول للمعلومات وذلك عن طريق استخدام التراخيص وبعض التقنيات التي تقيد تداول وتوزيع المعلومات بين الأشخاص غير المرخص لهم من قبل أصحاب الحقوق[٢٢].

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من سهولة نشر المعلومات وتوزيعها في العصر الرقمي، إلا أن محاولات الناشرين وأصحاب الحقوق الهادفة إلى الحد من الإتاحة قد زادت للتغلب على انتهاكات حقوق المؤلف التي أصبحت أكثر سهولة من ذي قبل كما أسلفت. ولعل ذلك جعل الأمر يتجاوز

قوانين حماية حق المؤلف التي كانت تضبط العملية في ظل المصادر التقليدية إلى أساليب أخرى هي:

٢) قوانين حماية حق المؤلف في العصر الرقمي.
٣) التراخيص.
٤) تقنيات ضبط الإتاحة.

أولاً: قوانين حماية حقوق المؤلف في العصر الرقمي:

إن قوانين حماية حقوق المؤلف المستخدمة في ظل المصادر التقليدية لا تتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي واستخدام المصادر الرقمية، الأمر الذي دعى إلى وضع قوانين تتناسب مع تلك المصادر واستخدامها بشكل يحقق حماية حقوق المؤلف، ومن أبرز تلك القوانين: قانون حق المؤلف في الألفية الرقمية The Digital Millennium Copyright Act (DMCA) الصادر عام ١٩٩٨م في الولايات المتحدة الأمريكية ليغطي التشريعات الخاصة بالمواد المتاحة عبر شبكة الإنترنت. ولعل من الجوانب المهمة التي أشار إليها التشريع ذلك الجانب الذي يحظر القيام بأي أعمال أو استخدام أي تقنيات من شأنها إبطال مفعول التقنيات المتبعة لحماية النظام بما في ذلك التشفير أو كلمات المرور، كما يمنع أيضاً العبث بالمعلومات الإدارية الخاصة بحقوق المؤلف بإزالتها أو تغييرها، ومن ذلك عنوان العمل أو مؤلفة أو غير ذلك[٢٣].

ويوضح القانون بعض الجوانب التي تعد بمثابة حماية لمؤسسات التعليم العالي والمكتبات والأرشيفات، حيث لا يحمل النظام تلك الجهات مسؤولية ما يقوم به موظفوها من أعضاء هيئة تدريس وطلاب وغيرهم، كما لا يحمل المؤسسات التي تتيح خدمات الإنترنت مسؤولية انتهاك حقوق المؤلف.

ثانياً: التراخيص:

تخزن المواد المتاحة من خلال شبكة الإنترنت على وسيط ثابت في ملفات الخادم، مما يجعل تلك المواد خاضعة لقوانين حماية حق المؤلف ويمنع نسخها. ولكن استخدام المواد الرقمية يستلزم نسخها أو تحميلها على جهاز المستفيد بغرض قراءتها، مما يعني أن استخدام المواد الرقمية في حد ذاته يعد خرقاً وانتهاكاً لحق المؤلف القائم على منع نسخ المواد.

ويعد تحميل المواد الرقمية على الحاسب مسألة فيها خلاف، حيث يرى البعض أنها قانونية ومشروعة، في حين يرى البعض الآخر أنها غير قانونية، وهذا ما دعى الناشرين إلى وضع تراخيص لاستخدام المواد يستطيع وفقاً لها الأشخاص المرخص لهم تحميل المواد الرقمية بغرض استخدامها[٢٤].

ولا يقتصر استخدام التراخيص على الجانب المتعلق بالإتاحة فقط، ولكنه يتجاوزه إلى ذلك المتعلق بمنح جهات معينة الحق في ترقيم المواد أي تحويلها إلى شكل رقمي لتقوم تلك الجهات بدورها بمنح تراخيص استخدام لتلك المواد لجهات أخرى . ومن هنا نجد أن التراخيص تساهم في حماية الحقوق في مرحلتين هما مرحلة إنشاء المشروع الرقمي، ومرحلة إتاحته للاستخدام.

وقد تكون التراخيص قابلة للتفاوض وقد لا تكون كذلك، ونعني بذلك أن بعض التراخيص تكون عرضة للنقاش والتفاوض على البنود والشروط بين صاحب الحق والمرخص لهم، وفي أحيان أخرى تكون محددة بشكل ثابت من قبل صاحب الحق، ومن ثم فإنها لا تكون قابلة للتفاوض بشأن ما تتضمنه من شروط، وفي هذه الحالة إما أن يقبلها الطرف الثاني فيرخص له بالاستخدام أو لا يقبلها فلا يرخص له[٢٥].

وتوضح التراخيص بشكل واضح الاستخدام المسموح به وكذلك غير المسموح به، والذي يكون من بينه عادةً النسخ الكامل للمحتوى، ومسح المحتويات، كما تحدد التراخيص المستفيدين وأماكنهم، والمسؤولية القانونية للمؤسسات المختلفة تجاه استخدام المواد المرخص باستخدامها من قبل الجمهور العام، وما ينبغي على تلك الجهات اتخاذه من إجراءات لحماية حق المؤلف من الانتهاك.

وتقيد التراخيص الاستخدام المشروع، إلا أن هذه القيود تكون ملزمة للجهة المتعاقدة فقط؛ بمعنى أنه في حالة عقد اتفاقية بين مكتبة وناشر معين، فإن الترخيص يلزم المكتبة بالتقيد بما جاء في الاتفاقية بما في ذلك القيود حول الاستخدام المشروع، إلا أن هذا العقد نفسه ليس ملزماً لمرتادي المكتبة عند استخدامهم للمحتوى الرقمي المرخص، فالاتفاقية ملزمة للأطراف الموقعين عليها فقط[٢٦].

ثالثاً: تقنيات الحماية:

تتم الاستعانة بنظم آلية لإدارة حقوق المؤلف فيما يطلق عليه إدارة الحقوق الرقمية (DRM) Digital Rights Management وهي تقنيات تستخدم لحفظ الحقوق في العالم الرقمي، حيث

تحدد طرق الوصول إلى المعلومات الرقمية بشكل يقيد الاستخدام ليكون فقط وفقاً لما يحدده صاحب حق الملكية، وبدرجة قد تتجاوز ما نصت عليه قوانين حماية حق المؤلف.

وتمثل DRM نظاماً خاصاً موجوداً على كود برنامج الكمبيوتر لينظم ما يمكن وما لا يمكن للمستخدم عمله. وهي تقنيات يعد استخدامها قانونياً على الرغم من أنها تقيد الاستخدام المشروع وتؤثر عليه، وقد تحد من استخدام المحتوى وتفاعل المستفيدين مع المعلومات.

ويمكن لتقنيات إدارة الحقوق الرقمية DRM أن تقيد الاستخدام من الناحية الكمية بحيث لا يتجاوز الاستخدام نسبة معينة أو مقداراً محدداً من الصفحات، أو فترة زمنية محددة للتسجيلات الصوتية. لذا فإن هناك من يعارض استخدام تقنيات إدارة الحقوق الرقمية، حيث يرى هؤلاء أنها تهدد فكرة الاستخدام المشروع وتقضي عليه، بل إن هناك من يرى أنها تشكل خطراً على التعليم والثقافة لأنها تسيطر على حق القراءة نفسه، وتجعل الوصول للنص يتم تحت شروط محددة من قبل صاحب المحتوى، كأن يشترط أن يتم الدفع مقابل القراءة، وتحديد هوية مستخدم العمل قبل أن يتاح الوصول للمحتوى[٢٧].

ولعل تلك القيود هي التي جعلت مؤسسة البرامج المجانية The free software foundation تطلق على إدارة الحقوق الرقمية DRM اسم "إدارة القيود الرقمية Digital Restrictions Management " حيث يرى هؤلاء أن اسم إدارة الحقوق يعد مضللاً لأن مالكي الحقوق يعملون على تقييد استخدام المواد بطرق غير واردة ضمن قوانين حقوق المؤلف. ويرى بيل جيتس أن إدارة الحقوق الرقمية DRM ليست على النحو الذي ينبغي أن تكون عليه، وأنها تسبب مشكلات للمستخدمين الشرعيين في الوقت الذي تحاول فيه التمييز بين المستخدمين الشرعيين وغير الشرعيين[٢٨].

ويتم عاد تحديد الاستخدام المشروع وحدوده في ضوء عناصر أربعة هي:

أ) أن يكون الاستخدام شخصياً وليس بهدف تجاري ربحي.

ب) طبيعة العمل الخاضع للحماية، فعادة يكون للعمل الروائي حظ أكبر في الاستخدام المشروع مقارنة بالأعمال الحقائقية.

ج) ألا يكون حجم الجزء المنسوخ كبيراً نسبة إلى العمل الكلي، فلابد ألا يتم نسخ العمل كله أو أكثر من ثلثه.

د) ألا يؤثر الاستخدام اقتصادياً على قيمة العمل وبيعه في السوق[٢٩].

والواقع أن قوانين حقوق المؤلف في البيئة الرقمية، والتراخيص، ونظم الحماية الإلكترونية قضت بدرجة كبيرة على الاستخدام المشروع الذي كانت تنص عليه قوانين حقوق المؤلف التقليدية، حتى أن هناك من يرى أن القوانين الجديدة تكاد تكون قاتلة للاستخدام المشروع، وأنها تؤثر بدرجة كبيرة على المكتبات المدرسية ومراكز مصادر التعلم التي تعتمد على سياسات الاستخدام المشروع في إتاحتها لمصادر المعلومات.

وفي ظل المواد التقليدية فإنه يحق للطالب استخدام جزء من الأعمال المحمية بقوانين حماية حق المؤلف بغرض إعداد الواجبات الدراسية والتكاليف دون دفع رسوم مقابل ذلك، حيث يدخل ذلك في إطار الاستخدام المشروع، أما في البيئة الرقمية فإن ذلك لا يكون عادةً متاحاً للطلبة، على اعتبار أن استخدامهم للمصادر الرقمية يكون غالباً بمقابل مالي ولا يسمح للأشخاص غير المرخص لهم باستخدام المواد، كما لا يجوز عمل أي شيء من شأنه تعطيل أساليب الحماية التي يطبقها ناشرو تلك المصادر الرقمية[٣٠].

وينبغي الإشارة هنا إلى أن بعض أصحاب الحقوق يتيحون مصادرهم الرقمية مجاناً للمستفيدين حرصاً على نشر معلوماتهم على أوسع مدى ممكن، وقد يرجع ذلك إلى إيمان البعض بفكرة إتاحة الوصول للمعلومات، كما يرجع إلى أن البعض يعتقد بأن في الإتاحة المجانية لموادهم الرقمية ما يحقق مبيعات أكبر لموادهم المطبوعة إن وجدت؛ فهؤلاء يرون أن إتاحة المواد الرقمية تحفز الكثير على شراء تلك المواد في شكلها المطبوع، وبالتالي فإنهم يسعون إلى إتاحة موادهم للاستخدام بدلاً من تقييد الوصول إليها[٣١].

ويذكر أن هناك من يرى أن القضايا القانونية المتعلقة بالمكتبات الرقمية تعد معقدة، وذلك بسبب طبيعة تلك المكتبات التي تتيح الوصول إليها من أي مكان في العالم، الأمر الذي يجعلنا أمام مشكلة قانونية كبيرة، على اعتبار أن لكل دولة في العالم نظامها القانوني الخاص بها، والذي يعد تطبيقه مقبولاً في تلك الدولة، وقد يكون غير قانوني وغير مقبول في دولة أخرى. فبعض الجوانب التي تتعلق بإدارة واستخدام المكتبات الرقمية قد تكون قانونية في دولة وغير شرعية في أخرى[٣٢].

وكحل لقضية حقوق المؤلف في ظل المكتبات الرقمية فإنه في حالة حدوث أي انتهاك لقانون حق المؤلف في دولة غير دولة مالك حق النشر –كأن يتم التحويل الرقمي بدون ترخيص من مالك الحق في دولة غير دولة صاحب حق النشر– فإنه عادة إذا كانت كلتا الدولتين أعضاء في الاتفاقيات الدولية كاتفاقية برن فإنه يصبح للمؤلف نفس الحق الذي تمنحه لمؤلفيها الدولة التي تم

انتهاك قانون حماية حق المؤلف فيها. وبذلك فإن القانون المسيطر يكون قانون الدولة التي حدث فيها الانتهاك[٣٣].

ويظل ذلك الحل قاصراً على الجانب المتعلق بالتحويل الرقمي لمواد غير مرخص بتحويلها، أما فيما يتعلق باستخدام تلك المواد فقد يكون من الصعب تحديد مكان الاختراق في البيئة الرقمية مما يجعل المشكلة قائمة بشكل أو بآخر.

وهناك صعوبة أخرى تواجه حماية حق المؤلف، وتتمثل في عدم توافر نظام إيداع قانوني يرغم منشئي المعلومات الرقمية على إيداع نسخ من أعمالهم إلى الجهة المسؤولة عن الإيداع القانوني في الدولة، وذلك يؤدي إلى صعوبة حفظ التراث الوطني [٣٤]، كما يؤدي إلى صعوبة إثبات الحقوق.

وخلاصة القول. إن حماية حقوق المؤلفين تؤثر على إتاحة المعلومات للمستفيدين، ففي ظل سهولة الحصول على المعلومات الرقمية ونقلها عبر الشبكات، وسهولة نسخها في صورة مطابقة للأصل، أصبحت الحقوق المالية والأدبية للمؤلفين تحت تهديد كبير، الأمر الذي دفع أصحاب حقوق النشر إلى إيجاد أساليب متعددة لتقييد الإتاحة والحد منها لضمان حماية حقوقهم المالية والأدبية، مما أدى إلى حرمان المستفيد من بعض الحقوق والاستثناءات التي كان يتمتع بها في ظل قوانين حماية حق المؤلف السابقة، ومن ذلك تلك الاستثناءات المتعلقة بالاستخدام المشروع fair use والتي أخذت تتلاشى في ظل تطبيق اتفاقيات واستخدام تقنيات إدارة الحقوق الرقمية. ولعل في ذلك ما يدعو إلى وقفة للموازنة بين حقوق الملكية الفكرية وبين إتاحة المعلومات للمستفيدين.

تأثير حقوق المؤلف على الإتاحة في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز:

إن مراعاة حقوق النشر من الأمور التي تحرص المشاريع الرقمية على مراعاتها في كل من مرحلتي إنشاء المشاريع وتشغيلها، وفيما يلي نلقي الضوء على ما يتم في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية عند إنشائها، وكذلك ما تتبعه للمحافظة على حقوق نشرها للمصادر التي تضمها.

أولاً: تخليص حقوق المؤلف للمواد التي تضمها المكتبة:

وفقاً للائحة المكتبة الرقمية التي قامت بوضعها الباحثة بتكليف من اللجنة المشكلة لإعداد الخطط التنفيذية لمكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية، يتضح من المادة السادسة أن محتويات المكتبة الرقمية هي:

- الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراة) المجازة من جامعة أم القرى أو غيرها من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية.
- المخطوطات المتاحة من جامعة أم القرى أو غيرها من الجهات.
- مطبوعات (كتب ودوريات وأعمال مؤتمرات...) جامعة أم القرى أو غيرها من الجهات.
- الوسائط المتعددة (محاضرات وندوات) لجامعة أم القرى أو لجهات أخرى.
- القطع المتحفية لجامعة أم القرى أو غيرها من الجهات.
- أي مواد أخرى صادرة عن جامعة أم القرى أو غيرها من الجهات.

ويتضح من اللائحة أن محتويات المكتبة الرقمية قد تتجاوز حدود ما قامت بنشره جامعة أم القرى إلى مواد حقوق نشرها مملوكة لجهات أخرى، وعلى الرغم من ذلك إلا أن معظم محتويات المكتبة حالياً تتمثل في مواد صادرة عن جامعة أم القرى. فلو نظرنا لمحتويات المكتبة الرقمية في الوقت الحاضر والوضع القانوني لها لوجدنا أنها تقتصر على المخطوطات، ومطبوعات الجامعة، والرسائل العلمية، وهي على النحو الآتي:

أ) **المخطوطات:** تعد من التراث الذي سقط في الملكية العامة، مما يجعل إعادة نشره في شكل رقمي أمراً قانونياً.

ب) **مطبوعات الجامعة من كتب وأعمال مؤتمرات ودوريات:** تمثل في المرحلة الحالية مواد منشورة جميعها من قبل جامعة أم القرى بعد تخليص حقوق النشر مع مؤلفيها ودفع مستحقاتهم المالية. وعلى الرغم من ذلك فإن إجراء عملية التحويل الرقمي لتلك المواد يعد بمثابة إعادة نسخ أو طبع لها، وبالتالي فإنه يتطلب الحصول على موافقة من المؤلفين، وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة (٢١) من نظام حق المؤلف في السعودية، والتي تشير إلى أن من بين التصرفات التي تعد تعدياً على الحقوق الآتي:

- قيام المنتج أو الناشر أو الطابع بإعادة طبع المصنف دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من صاحب الحق، أو دون أن يكون لديه من الوثائق ما يخوله إعادة الطبع.
- نسخ أو تصوير أجزاء من كتاب أو مجموعة كتب أو أي مصنف بعوض أو بدون عوض دون الحصول على الموافقات الخطية من أصحاب الحق أو الجهات المعنية في الوزارة باستثناء حالات النسخ المشروعة المبينة في المادة (١٥) من النظام.

وقد تنظر الجامعة إلى أن ما تقوم به يقع تحت مظلة الاستخدام المشروع على اعتبار أن الجامعة تخدم بمشروعها الرقمي أغراضاً بحثية ولا تهدف إلى الربح المادي، حيث يشير نظام حق المؤلف في السعودية في فقرة (٣) من مادة (١٥) إلى أنه يقع من ضمن الاستخدام المشروع الاستعانة بالمصنف للأغراض التعليمية على سبيل الإيضاح في حدود الهدف المنشود، أو تصوير نسخة أو نسختين للمكتبات العامة أو مراكز التوثيق غير التجارية، ويكون بشروط:

١. ألا يتم بشكل تجاري أو ربحي.
٢. أن يكون النسخ مقصوراً على حاجة الأنشطة.
٣. ألاّ يضر بالاستفادة المادية من المصنف.
٤. أن يكون المصنف قد نفد أو فقدت إصداراته أو تلفت.

وقد ورد في تفسير اللائحة التنفيذية للاستخدام المشروع (مادة ١٢) أنه يعتبر تعدياً كل استخدام للمصنف يتخطى مفهوم الاستخدام الشخصي في مثل الحالات التالية:

١) استخدام و نسخ المصنف أو الاستعانة به واستغلاله لأداء مهام وظيفية.
٢) استخدام المصنف لأغراض تجارية أو استهداف الربح.
٣) استخدام المصنف بطرق لا يسمح بها المؤلف.
٤) تأجير المصنف أو استنساخه أو السماح لآخرين باستنساخه أو تحريره بحجة امتلاك نسخة أصلية.
٥) أي تصرفات تعيق المؤلف من ممارسة حقه الأدبي أو المالي.

وفي إشارة مهمة يوضح النظام في الفقرة ثالثاً ورابعاً من المادة (١٢) في اللائحة التنفيذية، أن الحقوق المالية تتضمن حق الاستنساخ بأي قصد أو شكل بما في ذلك الاستنساخ الرقمي، وأنه يعد

تعدياً على حق المؤلف استنساخ المصنف بقصد توفير نسخ منه للاستغلال التجاري أو البعيد على طلبة العلم أو المؤسسات التعليمية أو غير ذلك[٣٥].

ولعل فيما سبق ما يشير إلى أنه كان ينبغي الحصول على موافقة مكتوبة من المؤلفين تخول الجامعة بتحويل مصنفاتهم إلى شكل رقمي وضمها إلى محتويات المكتبة الرقمية وإتاحتها عن بعد للمستفيدين، وهو الأمر الذي تجاوزته الجامعة.

وقد تكون الجامعة استندت إلى نص لائحة البحث العلمي للجامعات الصادرة عن مجلس التعليم العالي[٣٦]، والتي تشير في أحد بنودها إلى أحقية الجامعة في إنشاء قاعدة معلومات للأبحاث الجارية والمنتهية في الجامعة، وتبادل المعلومات البحثية مع الجامعات ومراكز البحوث الأخرى. وذلك على الرغم من أن المادة (٣٦) من اللائحة تشير إلى أنه "يعد مقابل حق النشر تنازلاً من المؤلف عن حقه في طبع الكتاب الذي ألفه أو حققه أو ترجمه لمدة خمس سنوات من تاريخ موافقة المجلس العلمي على طباعته". وبعد مضي خمس سنوات فإن حق إعادة النشر ينتقل كاملاً لصاحب العمل أو لورثته، وتكون إعادة النشر باتفاق خاص مع الجامعة، وذلك وفقاً لما ورد في المادة (٣٩) من اللائحة، ويستثنى من ذلك المواد التي تمت ضمن مشروعات علمية أنفقت عليها الجامعة أو اشترت حقوق طبعها بشكل نهائي أو أنجزها أساتذة تم تفريغهم من قبل الجامعة لإنجازها، وذلك وفقاً لما تشير إليه المادة ٣٧ من اللائحة.

ومما سبق يتضح أن الجامعة تحتاج إلى تخليص حقوق النشر لإجراء عمليات تحويل رقمي للمواد الصادرة عنها بعد انقضاء فترة خمس سنوات وإتاحة تلك المواد للاستخدام عبر المكتبة الرقمية، ومن هنا فإن الحصول على موافقة خطية من المؤلفين أو الناشرين تعد أمراً مطلوباً لضمان شرعية ضم المواد إلى محتويات المكتبة الرقمية.

ج) **الرسائل العلمية:** تنقسم بدورها إلى فئتين هما:

- ♦ رسائل علمية مجازة من جامعة أم القرى.
- ♦ رسائل علمية مجازة من جامعات أخرى ومتاح نسخ منها للاستخدام في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى.

والواقع أن النظام السعودي لحماية حقوق المؤلف لا يوضح الجانب المتعلق بحق الجامعة حيال الرسائل المجازة فيها، بل إنه لا يشير صراحة إلى الرسائل العلمية ضمن مواده، وإنما يوضح بأن المؤلف هو صاحب الحق في استغلال مصنفه، مما يشير إلى أن مؤلف الرسالة هو مالك حقوق

نشرها. ولعل في عدم الإشارة الصريحة للرسائل العلمية وما إذا كان يحق للجامعة التي تجيزها نشرها من عدمه، فإن القائمين على مكتبة الملك عبد الله الرقمية يعدون أن الأصل في حالة عدم المنع هو الإباحة، ومن ثم فإنه يحق لهم نشر الرسائل العلمية المجازة من جامعة أم القرى في شكل رقمي وإتاحتها للاستخدام، وذلك قياساً على أحقية أي جامعة في إلزام طلبة الدراسات العليا فيها بتزويد المكتبة المركزية بنسخة أو أكثر من رسائلهم العلمية بغرض حفظها في المكتبة وإتاحتها للاستخدام. وعلى ذلك فإن اختلاف شكل الوسيط من ورقي إلى رقمي لا يغير في الأمر شيئاً من وجهة نظرهم، ويضاف إلى ذلك أن المكتبات الجامعية عادة تسمح بنسخ عدد معين من صفحات الرسائل للمستفيدين في شكلها التقليدي، بل إن بعض المكتبات تذهب لأبعد من ذلك وتسمح بنسخ أي عدد من صفحات تلك الرسائل حتى إذا وصل إلى كامل الرسالة أحياناً، وذلك ما يجعل القائمين على مكتبة الملك عبد الله الرقمية يقيسون على ذلك الأمر أيضاً في الجانب المتعلق بنسخ أجزاء من الرسائل وإرسالها إلكترونياً للمستفيدين في حالة طلبهم، مع إلزامهم بدفع تكلفة النسخ كما هو الحال في النسخ الورقية التي يلتزم المستفيد بدفع رسوم نسخها في حالة رغبته في ذلك لتغطية تكلفة الورق والأحبار اللازمة للنسخ. وعلى الرغم من أن النسخة الإلكترونية لا تتطلب هذا النوع من التكاليف، إلا أن لها تكاليف أخرى تتمثل في أجور الموظفين القائمين على تقديم الخدمة، وصيانة الأجهزة.

ولعل غياب القانون الواضح حول هذا الجانب يجعل كل طرف يفسر القانون بطريقته، ويترك المجال أمام المكتبة الرقمية لإدراج الرسائل العلمية المجازة فيها لتكون متاحة من خلالها في إطار الاستخدام المشروع الذي تنص عليه عادة قوانين حماية حقوق المؤلف، وذلك على اعتبار أن الجامعة لا تهدف إلى الربح المادي من المشروع، ولكن الهدف الرئيس هو إتاحة الاستخدام للباحثين.

ولا يقتصر الأمر على هذه الفئة من الرسائل فقط، وإنما يتجاوزها إلى الرسائل العلمية المجازة من جامعات أخرى والمتاحة نسخ ورقية منها في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى. وعلى الرغم من أن مشروع مكتبة الملك عبد الله الرقمية عمل على تحويل تلك الرسائل أيضاً إلى شكل رقمي وضمها إلى محتويات المكتبة الرقمية، إلا أنه يتم التعامل مع هذه الرسائل بطريقة مختلفة عند إتاحتها؛ فوفقاً لما أوضحه سعادة عميد شؤون المكتبات بجامعة أم القرى فإن هذه الرسائل متاحة للاستخدام من داخل المكتبة فقط، حيث تم فصلها عن مجموعة الرسائل المجازة من جامعة أم القرى في سبيل مراعاة حقوق النشر.

والحقيقة أن هذا الجانب يحتاج كما أسلفت إلى إجراء بعض التعديلات على قانون حماية حقوق المؤلف في المملكة ليوضح هذا الجانب من الناحية القانونية بشكل لا يكون فيه أي لبس على جميع الأطراف، خصوصاً في ظل تعدد المشاريع الرقمية التي تغطي ذلك النوع من مصادر المعلومات في المملكة، ومن ذلك على سبيل المثال المشروع الذي تقوم به مكتبة الملك فهد الوطنية لتحويل الرسائل العلمية المودعة لديها وفقاً لنظام الإيداع النظامي (القانوني) إلى شكل رقمي وإتاحتها للاستخدام المجاني عبر شبكة الإنترنت بعد الحصول على موافقة خطية من الباحثين أنفسهم.

وعلى الرغم من أن هناك بعض التعديلات والإضافات التي أجريت على قانون حقوق المؤلف السعودي في إصدارته لعام ١٤١٣هـ مقارنة بإصدارته لعام ١٤٢٤هـ، حيث غطت النسخة الحديثة العديد من الجوانب المتعلقة بمصادر المعلومات الإلكترونية وإتاحتها عبر شبكة الإنترنت؛ ومن بين ذلك على سبيل المثال ما نصت عليه المادة (٢١) المتعلقة بالمخالفات حيث ورد فيها أن من بين التصرفات التي تعد تعدياً على الحقوق الآتي:

- إزالة وفك أي معلومة احترازية إلكترونية تضمن استخدام النسخ الأصلية للمصنف مثل التشفير، أو المعلومات المدونة بالليزر أو غيره.
- تصنيع أو استيراد أدوات لغرض البيع أو التأجير لأي وسيلة من شأنها تسهيل استقبال أو إرسال مصنفات بطريقة غير الطرق التي تحددها الجهة صاحبة الحق[٣٧].

وعلى الرغم من ذلك إلا أن الضرورة تحتم المزيد من الإضافات على النظام ليغطي الجوانب المتعلقة بالمكتبات الرقمية ومحتوياتها وإتاحتها للاستخدام، وما يندرج تحت إطار الاستخدام المشروع فيها، فالنظام حالياً لا يضع في الاعتبار الوضع الحالي المتعلق بالنشر عبر شبكة الإنترنت والذي أدركوا في الغرب اختلافه ووضعوا له قوانين مستقلة تنظم حقوق النشر في العصر الرقمي في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية.

ويذكر أنه وفقاً لما أشار إليه سعادة الدكتور جمعان الغامدي المسؤول في فرع وزارة الإعلام بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية، فإنه يتم الاحتكام إلى الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة مثل اتفاقية برن في الحالات التي لا يوجد نص يغطيها في النظام السعودي لحق المؤلف.

ثانياً: المحافظة على حقوق نشر محتويات المكتبة الرقمية عند إتاحتها للاستخدام:

حرص القائمون على المكتبة الرقمية على اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة لحماية حقوق نشر محتويات المكتبة الرقمية، ومن ذلك الآتي:

أ. تمنع المكتبة الأشخاص غير المصرح لهم بالاستخدام من الوصول إلى النص الكامل لمواد المكتبة الرقمية، وذلك بتطبيق نظام اسم المستخدم وكلمة المرور التي يتحتم على المستفيد إدخالها في حالة رغبته في الوصول إلى النص الكامل للمواد، أما الوصول للبيانات الببليوجرافية فهو متاح مجاناً لجميع المستفيدين.

ب. نصت لائحة المكتبة الرقمية على العديد من البنود التي تعد بمثابة قيود على الاستخدام، ومن ذلك على سبيل المثال ما يأتي:

- أحقية المكتبة في استخدام الآليات المناسبة للاشتراك ودخول المشتركين إلى المكتبة، ومن ذلك تخصيص اسم مستخدم وكلمة مرور، وتحديد بروتوكول الإنترنت Internet Protocol Address ، أو توفير رابط مرجعي Refering URI .
- إلزام المشتركين بالمحافظة على كلمة المرور وعدم إتاحتها لاستخدام أطراف أخرى ومسؤوليتهم عما يترتب على ذلك من التزامات في حالة حدوثه.
- عدم السماح للمشتركين بتحميل مواد المكتبة كاملة أو أجزاء منها سواء بغرض الإتاحة أو الحفظ الأرشيفي دون موافقة الجامعة.
- أحقية المكتبة في إضافة أي أساليب ملائمة لحماية المحتوى الرقمي.
- عدم قابلية اتفاقية الاشتراك المبرمة للنقل أو التنازل لأي طرف ثالث.
- منع إجراء أي تعديل أو تغيير في محتويات المكتبة الرقمية سواء بالحذف أو الإضافة أو التغيير أو التحريف أو التشويه أو إفساد المحتوى الأصلي أو تزييفه[٣٨].

وقد حرصت الباحثة عند وضع مواد اللائحة أن تضمن حماية الحقوق الأدبية والمالية للمكتبة الرقمية، كما حرصت على مراعاة المرونة اللازمة لمنح المكتبة الفرصة في الاستفادة من أي تقنيات لازمة لتوفير الحماية إذا ما احتاجت لذلك مستقبلاً.

وعلى الرغم من أحقية المكتبة في الاستفادة من بعض خصائص نظم إدارة حقوق المؤلف (DRM) مثل تقييد الملفات بحيث لا يسمح بطباعتها أو غير ذلك من العناصر، إلا أن القائمين

على المكتبة الرقمية لم يحبذوا استخدام مثل تلك الأدوات على اعتبار أنه من السهل اختراق تلك الأساليب وكسر حماية النظام، وبذلك فإن استخدام نظم إدارة حقوق المؤلف اقتصر على تقييد الوصول للنص الكامل باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور.

ومن مواد اللائحة التي أشرت إليها والمتعلقة بحماية حقوق النشر، يتضح أن القائمين على مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية يعملون على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حماية حقوقهم المادية والأدبية نظراً لعدم تغطية قوانين حماية حقوق المؤلف للجوانب الخاصة بالمكتبات الرقمية. وهذا الأمر ليس قاصراً على المشاريع الرقمية القائمة في المملكة العربية السعودية فقط، ولكنه يشمل أيضاً المشاريع العالمية، التي تحدد ضمن تراخيص استخدامها ما تراه ملائماً من شروط استخدام هي في الحقيقة بمثابة قيود على الاستخدام، ولكنها ضرورة لابد منها كما أشرت سابقاً لحماية حقوق الناشرين في ظل سهولة النسخ والتعديل وإعادة توزيع المواد في العصر الرقمي عبر شبكة الإنترنت، إلا أن ذلك دون شك يؤثر على إتاحة الوصول الحر للمعلومات، حيث إن حرص المكتبة الرقمية على حفظ حقوقها المادية يجعلها حريصة على إلزام المستفيدين بالدفع مقابل الاستخدام، ويستثنى من ذلك كما أسلفت منسوبي جامعة أم القرى، وتظل إتاحة الاستخدام مقيدة باسم مستخدم وكلمة مرور وذلك بغرض ضبط عملية الإتاحة وقصرها على فئة المستفيدين المصرح لهم بالاستخدام فقط. وهذا ما يؤكد أن عملية الإطلاع على المحتوى لم تعد متاحة في العصر الرقمي كما كانت عليه في السابق، فالإطلاع هنا غير مسموح به سوى للأشخاص المصرح لهم بالاستخدام حتى لو كان ذلك في إطار الاستخدام المشروع.

وبإلقاء نظرة على الأنظمة التي تتبعها مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية عند إتاحة استخدام محتوياتها بما في ذلك فرض الرسوم أو وضع قيود على الاستخدام سواء بغرض تغطية التكاليف أم لحماية حقوق النشر، فإننا نجد أنه على الرغم من أن هناك العديد ممن ينادي بضرورة إتاحة الوصول الحر للمعلومات لجميع فئات المستفيدين من مختلف أنحاء العالم دون قيود لتحقيق أكبر قدر من الإفادة من المعلومات، إلا أن الواقع يحتم في بعض الأحيان غير ذلك، فهناك تكاليف ينبغي تغطيتها، وهناك حقوق لابد من حمايتها. كما أن تطوير مستوى الخدمات، والدخول إلى العالم الرقمي أمر مطلوب، بل إنه حتمي. ولعل المستفيدين لا يمانعون الدفع مقابل الحصول على الخدمات بشكل أفضل، مع أن هناك خياراً يظل متاحاً لهم، وهو الإطلاع على المواد في شكلها التقليدي مجاناً ودون أي مقابل مالي. والقضية هنا ليست مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية أو غيرها من المشاريع الرقمية المستقلة، ولكنها قضية تتجاوز ذلك إلى أنظمة

ينبغي تطويرها لتحقيق التوازن بين إتاحة الاستخدام للمعلومات الرقمية وبين حماية حقوق الناشرين، فحماية حقوق المؤلفين ضرورية حرصاً على تشجيع الإبداع الفكري ومكافأته مادياً، وكذلك فإن الحرص على ضمان حق الوصول للمعلومات للجميع أمر ضروري أيضاً على اعتبار أن ذلك يعد ركناً رئيساً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م. وهناك مدرستان في هذا المضمار تمثلان اتجاهين مختلفين؛ فالمدرسة الأولى هي الأوروبية وتولي مكانة بارزة للمؤلف وتحرص على ضمان حقوقه، في حين أن المدرسة الثانية وهي الأنجلو سكسونية فتؤكد على حقوق المستفيد بدرجة كبيرة وتحرص على ضمان الوصول الحر إلى المعرفة. ولاشك أن تحقيق التوازن بين مصالح كل من الأطراف المعنية بحقوق التأليف ذات العلاقة بالوثائق الرقمية يعد هدفاً صعب المنال[٣٩].

اتجاهات المكتبات الرقمية العالمية:

في محاولة من الباحثة للتعرف على مدى توافق اتجاهات مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية مع اتجاهات المكتبات الرقمية العالمية النظيرة، قامت الباحثة بإرسال استبانة إلى عدد من المكتبات الرقمية التابعة لجامعات عالمية (ملحق ١) ، وقد تضمنت الاستبانة استفسارات حول الأساليب المتبعة لديهم لتغطية تكاليف إنشاء المكتبات الرقمية وتشغيلها، وكذلك سياسة الإتاحة المتبعة لديهم وكيفية مراعاتهم لحقوق النشر. وجدول (1) يوضح ما تتبعه المكتبات الرقمية العالمية لتغطية تكاليف إنشائها وتشغيلها.

المكتبة	تمويل إنشاء المشروع			تمويل تشغيل المشروع				
	منح	أموال المكتبة	أموال الجامعة	منح	أموال المكتبة	أموال الجامعة	إعلانات	رسوم استخدام
مكتبة أكسفورد الرقمية	√	√	√	x	√	√	x	x
مكتبة جامعة متشجان الرقمية	√	√	√	√	√	√	x	x
المجموعة الرقمية لمكتبات جامعة كولومبيا	√	√	x	x	√	√	x	x
مكتبة ليهاي الرقمية Lehigh	x	√	√	√	√	√	x	x

جدول (1)

تغطية تكاليف إنشاء وتشغيل المكتبات الرقمية العالمية

ويتضح من جدول (١) الآتي:

١. إن جميع المكتبات الرقمية العالمية مجال الدراسة اعتمدت على مصادر متعددة لتغطية تكلفة إنشائها، وقد كانت أموال المنح أحد المصادر الرئيسة لتمويل إنشاء معظم تلك المشاريع (٧٥ %).

٢. تتعدد مصادر تغطية تكاليف تشغيل المكتبات الرقمية العالمية، وتشكل أموال المكتبة والجامعة المصدر الذي تعتمد عليه جميع المكتبات مجال الدراسة، في حين اعتمد ٥٠% من المكتبات على أموال منح من جهات خارجية.

لم تعتمد أي من المكتبات الرقمية العالمية في تغطية تكاليف التشغيل على فرض رسوم على المستفيدين، بل إن المكتبات مجال الدراسة في الغالب تتيح استخدام محتوياتها مجاناً للمستفيدين كافة بما في ذلك منسوبو الجامعة وغير منسوبيها باستثناء جامعة ليهاي Lehigh التي لا تسمح بالاستخدام لغير منسوبي الجامعة، ويستثنى من ذلك المواد التي تشترك فيها المكتبة وتتبع جهات تجارية، وبالتالي فإنها متاحة فقط للمشتركين، ويذكر أن مكتبة جامعة متشجان الرقمية تتيح معظم محتوياتها للاستخدام المجاني، وكذلك الحال بالنسبة لمكتبة كولومبيا التي أشار القائمون عليها إلى أنها تتيح الاستخدام المجاني عندما تسمح حقوق النشر بذلك. ولعل في ذلك ما يؤكد أن الأصل لدى الغالبية العظمى من المكتبات هو الإتاحة الحرة للوصول إلى المعلومات لجميع المستفيدين، ولا يقتصر الأمر على إتاحة البيانات الببليوجرافية فقط ولكن يتجاوزها إلى النص الكامل للوثائق، بل إن النظام يسمح بالطباعة دون رسوم باستثناء مكتبة ليهاي Lehigh التي تفرض رسوم على الطباعة من النظام وفقاً لما أشار إلية القائمون عليها في إجابتهم على الاستبانة.

وترى الباحثة أن توافر أموال المنح وتخصيصها لدعم إنشاء تلك المكتبات ساعد على توفير أموال لتغطية التكاليف، مما فتح المجال أمام تلك المكتبات لإتاحة الاستخدام المجاني لمحتوياتها. وتختلف درجة اعتماد المكتبات العالمية على أموال المنح في تمويلها لمشاريعها الرقمية، فمكتبة أكسفورد الرقمية اعتمدت في تمويل معظم أعمال التحويل الرقمي فيها على الكثير من أموال المنح التي حصلت عليها من بعض المؤسسات مثل: Andrew W. Mellon Foundation و JISC ، وكذلك مكتبة جامعة كولومبيا التي أشار القائمون عليها إلى أن الجزء الأكبر من مجموعات مكتبتهم الرقمية تم إنشاؤها اعتماداً على أموال المنح. أما مكتبة جامعة متشجان الرقمية فقد حصلت على منح من وكالات فيدرالية وأخرى تابعة للولاية US federal and state agencies، وكذلك من مؤسسات خاصة private foundations إلاّ أن القائمين على المكتبة

أشاروا إلى أنهم لم يعتمدوا على تلك الأموال في إنشائهم للمكتبة الرقمية، ولكنها ساعدتهم فقط في إنجاز أعمال معينة أرادوا إتمامها.

ويتبين مما سبق أن الاختلاف بين اتجاه المكتبة الرقمية لجامعة أم القرى وبين المكتبات الرقمية في الجامعات العالمية يتركز في اعتماد الأخيرة على أموال المنح سواء في إنشاء المكتبات الرقمية أو تشغيلها. وكذلك فإن أياً من المكتبات العالمية لا تعتمد على فرض رسوم اشتراك لإتاحة محتوياتها سواء لمنسوبي الجامعة الملحقة بها المكتبة الرقمية أم لغير منسوبيها، حيث إن الإتاحة مجانية في جميع تلك المكتبات، أما مكتبة الملك عبد الله الرقمية فتفرض رسوماً على غير منسوبي الجامعة لتتيح لهم الوصول للنص الكامل للوثائق التي تضمها.

وبتتبع الجوانب المتعلقة بمراعاة حقوق النشر في المكتبات الرقمية العالمية مجال الدراسة تبين أن جميع المكتبات مجال الدراسة تضم مواد لا تمتلك حقوق نشرها، وقد أشار القائمون على مكتبة أكسفورد الرقمية إلى أن معظم المواد التي قاموا بتحويلها رقمياً ليس لها حقوق نشر حيث إنها أصبحت ضمن الملكية العامة. و جدول (٢) يوضح السياسة المتبعة لتخليص الحقوق في المكتبات الرقمية العالمية مجال الدراسة.

المكتبة	دفع أموال مقابل تخليص الحقوق	عقد اتفاقيات تراخيص مع أصحاب الحقوق	الحصول على موافقة مكتوبة من مؤلفي الرسائل العلمية
مكتبة أكسفورد الرقمية	X	√	X
مكتبة متشجان الرقمية	X	√	√
المجموعة الرقمية لمكتبات جامعة كولومبيا	√	√	X
مكتبة ليهاي الرقمية	X	X	X

جدول (٢)

تخليص حقوق النشر

ويلاحظ من جدول (٢) الآتي:

١. إن المكتبة الرقمية بجامعة كولومبيا هي الوحيدة التي تدفع أموالاً مقابل تخليص حقوق النشر. والواقع أن ذلك لا يسري على كل المواد ولكن القليل منها فقط وفقاً لما أوضحه

القائمون على المكتبة في إجابتهم على الاستبانة المرسلة إليهم. أما المكتبة الرقمية بجامعة متشجان فتخطط لذلك.

٢. تقوم جميع المكتبات باستثناء مكتبة ليهاي Lehigh بعقد اتفاقيات تراخيص مع أصحاب الحقوق لضمان سلامة الجانب القانوني لإتاحة تلك المواد ضمن محتويات المكتبة الرقمية.

٣. باستثناء مكتبة جامعة متشجان الرقمية، فإن المكتبات الرقمية مجال الدراسة لا تحصل على موافقة مكتوبة من الباحثين أصحاب الرسائل العلمية المجازة من الجامعات التي أنشأت المشاريع الرقمية، إلاّ أن المكتبة الرقمية لجامعة كولومبيا تخطط لذلك، أما جامعة أكسفورد فإنها تعمل على حفظ الرسائل العلمية في أرشيف بحوث أكسفورد Oxford Research Archive وهو مستودع إلكتروني يتم تطويره حالياً.

ويذكر أن المكتبات مجال الدراسة لا تستخدم نظم إدارة الحقوق الرقمية، أي أنها لا تستخدم أي تقنيات لتقييد استخدام محتوياتها.

ومن هنا يتبين أن هناك بعض الجوانب التي تتفق فيها مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية مع معظم المكتبات الرقمية العالمية مجال الدراسة، وتتمثل تلك الجوانب في عدم دفع أموال مقابل تخليص حقوق النشر، وكذلك عدم الحصول على موافقة مكتوبة من الباحثين تسمح لهم بنشر رسائلهم العلمية ضمن محتويات المكتبة الرقمية. أما الجانب الرئيس الذي تختلف فيه عن المكتبات الرقمية العالمية فيتمثل في عدم عقد مكتبة الملك عبد الله اتفاقيات تراخيص مع أصحاب الحقوق، وهو الأمر الذي تحرص عليه غالبية المكتبات العالمية.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. أن للنشر الرقمي تكلفة مثل نظيره التقليدي، ويعد فرض رسوم استخدام على المستفيدين من البدائل المطروحة لتغطية تكاليف تشغيل المكتبات الرقمية.

٢. تؤدي حماية حقوق النشر إلى فرض قيود على استخدام المصادر الرقمية، بل إنها تقضي في بعض الأحيان على الاستخدام المشروع الذي تنص عليه قوانين حقوق النشر.

٣. تتيح مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية لجميع المستفيدين الوصول الحر للبيانات الببليوجرافية، في حين تتيح لمنسوبيها الوصول الحر لمحتويات المكتبة الرقمية من النص الكامل باستثناء المخطوطات.

٤. تعتمد مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية في تغطية تكلفة إنشائها وتشغيلها على أموال عمادة شؤون المكتبات وجهات أخرى في الجامعة، ولا تعتمد على أموال منح أو إعلانات على الموقع.

٥. أن الرغبة في تغطية تكاليف تشغيل مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية دفعت إلى فرض رسوم على الوصول إلى النص الكامل من قبل غير منسوبي جامعة أم القرى.

٦. تضم مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية مواد تمتلك حقوق نشرها، وأخرى سقطت في الحق العام، فضلاً عن مواد حقوقها محفوظة لآخرين، إلاّ أنها تتيحها في شكل رقمي في إطار الاستخدام المشروع من وجهة نظر القائمين على المكتبة، وذلك على اعتبار أنها تتيح تلك المواد لأغراض تعليمية وبحثية، ولا تهدف إلى الربح.

٧. يتضمن نظام حقوق المؤلف في السعودية في إصدارته الحديثة بعض البنود المتصلة بالمصادر الإلكترونية، إلاّ أنه لا يزال في حاجة إلى بعض الإضافات المنظمة لحقوق نشر المواد في المكتبات الرقمية، بما في ذلك الرسائل العلمية وحقوق نشرها رقمياً وإتاحتها للاستخدام من قبل الجامعات المجيزة لها.

٨. إن حرص مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية على حماية حقوق النشر الخاصة بها يجعلها تقيد الاستخدام ليكون قاصراً على الأشخاص المصرح لهم. وتتبع لذلك الغرض نظم إدارة حقوق النشر DRM التي تضبط من خلالها إتاحة الاستخدام وفقاً لاسم المستخدم وكلمة المرور.

٩. على الرغم من أن مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية لا تعقد اتفاقيات تراخيص مع أصحاب الحقوق تخولها تحويل وثائقهم إلى الشكل الرقمي وإتاحتها من خلال المكتبة، إلاّ أنها تسعى إلى تنظيم إتاحة محتويات المكتبة لغير منسوبي الجامعة من خلال عقد اتفاقيات تراخيص مع المستفيدين منها.

١٠. تعتمد المكتبات الرقمية العالمية على أموال المنح لإنشائها، إضافة إلى أموال مخصصة من الجامعات والمكتبات الجامعية التي تتبعها. ويسمح الاعتماد بدرجة كبيرة على أموال المنح بتغطية تكاليف المكتبات الرقمية مما يسمح بالإتاحة الحرة لمحتوياتها.

١١. تتفق مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية مع معظم المكتبات الرقمية العالمية في عدم دفع مقابل لتخليص حقوق النشر، وعدم الحصول على موافقة مكتوبة من الباحثين مقابل نشر رسائلهم العلمية. وتختلف عنهم في عدم عقدها اتفاقيات تراخيص مع أصحاب الحقوق.

١٢. إن جميع المكتبات الرقمية العالمية مجال الدراسة تتيح الوصول الحر لمحتوياتها من المعلومات لجميع المستفيدين سواء كانوا من منسوبي الجامعات الملحقة بها المكتبات أم من غير منسوبيها، ويستثنى من ذلك مكتبة جامعة ليهاي التي لا تتيح استخدام محتوياتها لغير منسوبي الجامعة.

وتوصي الباحثة في ظل نتائج الدراسة بالآتي:

١. استحداث نظام مستقل لحقوق النشر الرقمي في السعودية، أو إضافة مواد إلى قانون حقوق المؤلف الحالي بحيث تتم مراعاة الجوانب المتعلقة بتنظيم حقوق الإتاحة في ظل النشر الرقمي والمكتبات الرقمية.

٢. إجراء دراسة للتعرف على مدى قابلية المستفيدين لدفع رسوم مقابل استخدام المكتبات الرقمية.

٣. أن تقوم مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية بتخليص الحقوق للمواد التي تضمها، وذلك لضمان مشروعية إدراجها ضمن محتوياتها.

٤. أن تدرس المكتبة الرقمية إمكانية الاعتماد على مصادر تمويل غير رسوم الاستخدام مثل المنح والإعلانات على الموقع، حتى تتمكن من إتاحة محتوياتها مجاناً لجميع الفئات.

٥. تحقيق التوازن بين حقوق النشر وإتاحة الاستخدام، بشكل يضمن للمؤلف حقوقه المالية والأدبية، ويضمن للمستفيد الحق في الوصول للمعلومات بيسر وسهولة.

مصادر البحث

[1] اللهيبي ، محمد مبارك . نظم تشغيل وإدارة المكتبات الرقمية مفتوحة المصدر: نظام دي سبيس Dspace لإدارة المكتبات الرقمية .- س٢٦،ع٣ (يوليو٢٠٠٦) .- ص١٢٩ - ١٥٠

[2] جامعة أم القرى – عمادة شؤون المكتبات . محضر الاجتماع الثاني للجنة المشكلة لإعداد الخطط التنفيذية لتحويل مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية إلى مكتبة رقمية .- ١٤٢٦/٢/١٦هـ.

[3] Fialkoff , Francine . The Hidden Costs of Online . 126,no. 20 (December 2001) .- p.97

[4] Russell, Kelly & Weinberger , Ellis . Cost elements of digital preservation (draft of 31 May 2000) .- available at: http://www.leeds.ac.uk/cedars/documents/CIW01r.html (11/6/2007)

[5] سامح زينهم عبد الجواد. المكتبات والأرشيفات الرقمية: التخطيط والبناء والإدارة ج١ .- القاهرة: المؤلف، ٢٠٠٦/٢٠٠٧م .- ص١٤٠-١٤١

[6] المصدر السابق .- ص١٤١ - ١٤٣

[7] المصدر السابق .- ص ١٨٤- ١٩٢

[8] Russell, Kelly & Weinberger , Ellis .- op. cit

[9] وحيد قدورة . الاتصال العلمي والوصول الحر إلى المعلومات العلمية .- تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٦م .- ص١٦٢-١٦٣

[10] المصدر السابق .- ص ١٦١- ١٦٢

[11] وليم آرمز . المكتبات الرقمية / ترجمة جبريل بن حسن العريشي و هاشم فرحات سيد .- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية،٢٠٠٦م .- ص ٢٠٨- ٢٠٩

[12] وحيد قدورة .- مصدر سابق .- ص ١٦٦ - ١٦٧

[13] وليم آرمز .- مصدر سابق .- ص ٢١٤

[14] Tanner , Simon & Deegan , Marilyn . Exploring Charging Models for digital library Culture Heritage .- Ariadne .- Issue 34, no. 14 (Jan 2003) .- available at: http://www.ariadine.ac.uk/issue34/tanner (26/5/2007)

[15] Sairamesh , J & others . Economic Framework for Pricing and Charging in Digital Libraries .- D-Lib Magazine (February 1996) .- available at: http://www.dlib/february96/forth/02sairamesh.html (26/5/2007)

[16] Tanner , Simon & Deegan , Marilyn . op.cit.

[17] Sairamesh , J & others .- op. cit.

[18] وليم آرمز . مصدر سابق .- ص٢١٥- ٢١٦

[19] وحيد قدورة. مصدر سابق .- ص١٦٦-١٦٧

[20] سامح زينهم عبد الجواد .- مصدر سابق .- ص٣١٦-٣١٩

[21] Moalia , Kgomotso H. Copyright in the digital era .- and some Implication for Indigenous Knowledge .- African Journal of Library Archives & Information Science .- vol. 14, no.1 (April 2004) .- p1-14

[22] Ibid

[23] Band , Jonathan . The Digital Millennium Copyright Act . – ALA Washington office – last modified November 25,1998 .- available at: http://www.ala.org/ala/washoff/woissues/copyright/federallegeslation/dmca/dmcaanalysis.pdf (19/7/2007)

[24] Moalia , Kgomotso H .- op. cit.

[25] هاريس ، ليسلي إلين . ترخيص المحتويات الرقمية دليل عملي لإنشاء المكتبات واختصاصييها/ ترجمة جبريل بن حسن العريشي و علي بن عبد العزيز الحموي .- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٦م .- ص٢٠ ، ٢٢-٢٣

[26] المصدر السابق .- ص١٠٣-١٠٧

[27] Russell , Carrie . Fair use under fire .- Library Journal .- 128, no13 (August 2003) .- p32-34

[28] Digital Rights Management .- Wikipedia , the free encyclopedia .- available at: http://www.en.wikipedia.org/wiki/digital_rights_management (19/7/2007)

[29] Moalia , Kgomotso H. op.cit

[30] Minkel , Walter . Who Owns e-Information .- School Library Journal .- vol.46, no.12 (2000) .- p43

[31] Tennant , Roy . The copyright War .- Library Journal .- 126, no11 (2001) .- p28-300

[32] Chowdhury , G. G. & Chowdhury , Sudatta . Introduction to digital Libraries .- London : facet publishing , 2003. – p. 257

[33] سامح زينهم عبد الجواد .- مصدر سابق .- ص٣٠٩

[34] Chowdhury , G. G. & Chowdhury , Sudatta . op. cit. p265

[35] السعودية . مجلس الوزراء – شعبة الخبراء – نظام حماية حقوق المؤلف ، ١٤٢٤

[٣٦] السعودية - مجلس التعليم العالي – لائحة البحث العلمي للجامعات (١٤١٩هـ -١٩٩٩م) .- متاحة على:
http://www.uqu.edu.sa/inner_isrrih.php?id=52 (٢٠٠٧/٩/١٥)

[٣٧] نقلاً عن: السعودية . مجلس الوزراء – شعبة الخبراء – نظام حماية حقوق المؤلف ، ١٤٢٤

[٣٨] عمادة شؤون المكتبات . اللائحة التنفيذية لإتاحة استخدام المكتبة الرقمية / إعداد فاتن سعيد بامفلح ،١٤٢٧هـ

[٣٩] بو عزة ، عبد المجيد. المكتبة الرقمية وبعض القضايا الفكرية . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية .- مج١١، ع١ (محرم – جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ)

ملحق (١)

استبانة موجهة للقائمين على المكتبات الرقمية في الجامعات العالمية

The question	yes	no	notes
1.Did you create your digital library depending on a grant from an external institution?			
2.Did you create your digital library depending on the funds of the library?			
3.Did you create your digital library depending on the funds of the university?			
4.Do you cover the cost of the digital library operation depending on a grant money?			
5. Do you cover the cost of the digital library operation depending on the funds of the library?			
6. Do you cover the cost of the digital library operation depending on the funds of the university?			
7. Do you cover the cost of the digital library operation depending on the advertisement on the site?			
8. Do you cover the cost of the digital library operation depending on the fees of using the digital library?			
9. Do you charge for accessing your digital library?			
10. Do you charge for printing from your digital library?			
11. Do you charge for retrieving the bibliographic data from your system?			
12. Do you charge for retrieving the full text from your system?			
13. Do you ask your university members (faculty, stuff, students) to pay for using your digital library?			
14. Do you allow users who are not members of your university to use your digital library?			

15. Do you ask users who are not members of your university to pay for using your digital library?			
16. Is your university the copyright owner of all the items included in the your digital library?			
17. Does your Digital Library include items related to other owners of the copyright?			
18. Do you pay for copyright clearance?			
19. Do you make a license agreements with the copyright owners?			
20. Do you get a written permission from the researcher of your university to include their thesis and dissertation to your Digital Library?			
21. Do you use Electronic Copyright Management System (Digital Rights Management) to control accessing the system and restrict the use?			